DOI:10.52113/uj05/022-15/566-592 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة: www.muthuruk.com

إقليم كتالونيا الاسباني وكردستان العراق الأنفصاليين دراسة مقارنة في الجغرافية السياسية

قاسم عبد علي عذيب *

المديرية العامة لتربية ميسان

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2021/10/20

تاريخ التعديل : 2021/11/7

قبـول النشـر: 2021/12/7

متوفر على النت: 2022/4/11

الكلمات المفتاحية :

الأقاليم , الأنفصال, كتالونيا, كردستان

الملخص

تحاول بعض الإقاليم ذات الروابط المشتركة, الأنفصال أو التهديد بالأنفصال عن الدولة القومية, لتحقيق غايات سياسية واقتصادية وثقافية, وتستخدم ورقة الأنفصال كلما شعرت هذه المكونات بالحاجة الى منحها أمتيازات أكثر كما هو الحال مع أقليمي كتالونيا الأسباني وكردستان العراق

أن التشابه بين حالة إقليم كتالونيا, وإقليم كردستان, لا تكمن في المسيرة التاريخية لهما, لاسيما الصراع الطويل ضد الأنظمة الشمولية ذات المركزية الشديدة كا (فرانكو) في اسبانيا, و(صدام حسين) في العراق, بل والظروف المتشابهة بين الأقليمين, ناهيك عن المستقبل والنتائج المترتبة على أستفتاء الأنفصال. لذا سعى الباحث الى اجراء مقارنة بين الاقليمين للوقوف على جوانب التشابة والأختلاف بين الحالتين.

تهدف الدراسة الى بيان دور المقومات الجغرافية في النزعة الأنفصالية للأقليمين, وتوضيح الجذور التاريخية ودوافع وتداعيات النزعة الأنفصالية, فضلاً عن أجراء مقارنة بين أستفتائي الأنفصال واستشراف المستقبل الجيوبولتيكي لهما من خلال وضع عدد من السيناريوهات.

وتوصلت الدراسة الى دور المقومات الجغرافية (الطبيعية والبشرية. والأقتصادية) الواضح في الرغبة بالأنفصال, وكذلك التشابه بين الإقليمين في مسيرتهما الأنفصالية وفي أهميتهما الأستراتيجية .

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2022

المقدمـة:

تعاني الدول التي تمتاز بتنوعها الطائفي والاثني من أزمات وتحديات عديدة، لاسيما الانفصال أو التهديد بالانفصال، الذي ينعكس تأثيره السلبي على أمن واستقرار وتطور الدولة القومية، كذلك يعكس الانفصال أو المطالبة به عدم قدرة النظام السياسي في التعامل مع النزعات الانفصالية وفشله في حل مثل هكذا تحديات مصيرية تهدد كيان الدولة، وقد يكون وراء النزعة الانفصالية أسباب اقتصادية كما في إقليم كتالونيا الاسباني، أو أسباب تاريخية كما في وضع إقليم كردستان العراق.

وفي موعدين متقاربين تم إجراء الأستفتاء حول انفصال إقليم كردستان العراق وإقليم كتالونيا الاسباني، أذ حدد يوم 9/25/ 2017 موعداً لأجراء استفتاء إقليم كردستان حول الأنفصال ، وبعد خمسة أيام وفي 2017/10/1 تم إجراء استفتاء إقليم كتالونيا من أجل الانفصال، ومع وجود بعض الاختلافات بين الحالتين والمنطقتين وبعض العوامل المسببة للانفصال، إلا أن هناك ترابط وتشابه بينهما، وعدّهما انعكاساً لظاهرة واحدة وهي أزمة الدولة الوطنية.

*الناشر الرئيسي : E-mail : qasemabd44@gmail.com

لقد تعاملت مدريد وفقاً للقانون واتخذت إجراءات أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية عديدة لمنع وقوع الاستفتاء المزمع إجراءه، وعلى العكس من ذلك فأن بغداد لم تتخذ أي إجراءات تجاه منع استفتاء الكرد لعدم سيطرتها أمنياً واقتصادياً وحتى سياسياً على إقليم كردستان.

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية:

1- هل هناك تشابه في حالتي النزعة الانفصالية بين إقليمي كتالونيا وكردستان من حيث التوجهات والأسباب والنتائج؟

2- هل للمقومات الجغرافية (الطبيعية والبشرية والاقتصادية) دوراً واضحاً في النزعة الانفصالية لإقليمي كتالونيا وكردستان؟

3- ما هي دوافع النزعة الانفصالية للإقليمين؟

4- هل تترتب تداعيات على انفصال أو الشروع بانفصال إقليمي كتالونيا وكردستان.

5- ما هو المستقبل الجيوبولتيكي لإقليمي كتالونيا وكردستان الأنفصاليين

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة ما يلي:

1- هناك تشابه واضح بين إقليم كتالونيا وكردستان من حيث النزعة الانفصالية والتوجهات وإلى حدٍ ما الدوافع والتداعيات.

2- للمقومات الجغرافية دوراً كبيراً في ترسيخ حالة الانفصال لدى سكان وحكومات الإقليمين.

3- هناك دوافع سياسية واقتصادية وثقافية وجغرافية تدفع بالإقليمين نحو الانفصال.

4- يترتب على النزعة الانفصالية الموالية للمسيرة التاريخية للإقليمين لاسيما استفتاء عام 2017 تداعيات عديدة طالت الإقليمين والحكومتين الاتحاديتين الاسبانية والعراقية بل وحتى دول الجوار العراقي ودول الاتحاد الأوربي.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان دور المقومات الجغرافية بوصفها عاملاً محفزاً لانفصال الإقليمين, وتتبع الجذور التاريخية وبيان الدوافع والتداعيات التي تترتب على الانفصال أو الرغبة بالانفصال, وتهدف الدراسة إلى إجراء مقارنة للأقليمين الأنفصاليين كتالونيا الاسباني وكردستان العراقي بعد الاستفتاءين, وكذلك الوقوف على التوجهات المستقبلية للإقليمين من خلال وضع عدد من السيناريوهات المستقبلية.

حدود الدراسة:

تحدد الدراسة مكانياً بحدود إقليم كتالونيا الاسباني وحدود إقليم كردستان العراقي, أما الحدود الزمانية فتمتد منذ بدايات القرن العشرين ولغاية عام 2017 حيث خمدت المطالبة بالانفصال بعد فشل الاستفتاءين الانفصاليين في الإقليمين الكتالوني والكردستاني.

منهج الدراسة:

بحكم اتساع محاور الدراسة، فقد تطلب الأمر اعتماد أكثر من منهج للبحث العلمي، كالمنهج التاريخي والمنهج الوصفي ومنهج تحليل القوة, لغرض الوصول الى الاهداف المرجوة من البحث.

هيكلية الدراسة:

تقسم الدراسة على أربعة مباحث مع مقدمة واستنتاجات، تناول المبحث الأول المقومات الجغرافية لإقليمي كتالونيا وكردستان، في حين تطرق المبحث الثاني إلى دوافع وتداعيات النزعة الانفصالية للإقليمين المذكورين، أما المبحث الثالث فقد تناول مقارنة بين استفتائي استقلال كتالونيا وكردستان، في حين ناقش المبحث الرابع السناريوهات المستقبلية للنزعة الانفصالية للإقليمين.

المبحث الأول

المقومات الجغرافية لإقليمي كتالونيا الاسباني وكردستان العراقي

لكي تتمكن الدولة/ الإقليم من أداء وظيفتها، لابد أن يتهيأ لظهورها ونشأتها وتطورها مجموعة من المقومات أو الدعائم

DOI:10.52113/uj05/022-15/566-592

الطبيعية والبشرية والاقتصادية، التي تكفل لها استمرارية العمل والقوة السياسية.

ولعدم امتلاك دولة من الدول أو إقليم من الأقاليم المقومات بشكل مثالي، لذا تفاوتت الدول والأقاليم فيما بينها من حيث قوتها السياسية في صنع القرار وتنفيذه بمقدار ما تملكه من هذه المقومات.

لذا سنتناول المقومات الطبيعية والبشرية والاقتصادية لنقف على نواحي القوة والضعف في إقليمي كتالونيا وكردستان ومقدار ذلك في تقرير مطالبها في الانفصال من عدمه.

أولاً: المقومات الجغرافية لإقليم كتالونيا الاسباني

1- المقومات الطبيعية:

تختص الجغرافية السياسية بدراسة الدولة/ الأقليم, فتحدد الأرتباط بين الأرض وبين الدولة, ثم بين الدولة وبين غيرها من الدول. وتتوقف صورة الأرض التي تشغلها على موقعها ومساحتها ومواردها الاقتصادية, بينما تتوقف صورة الدولة على الناس من حيث آرائهم وقدرتهم على العمل ودوافعهم الجماعية. فالموقع الجغرافي والبيئة الطبيعية والحضارية الموروثة والكفاءة السياسية, كل هذه عوامل تتحكم في مجريات الحوادث في كل إقليم من الإقاليم وفي كل أمة من الأمم[1] . ولغرض دراسة المقومات الطبيعية سوف نعمد الى دراستها على النحو الأتي:

أ- الموقع:

يقع إقليم كتالونيا في أقصى شمال شرق اسبانيا، بين دائرتي عرض (41 – 45) °م شمالاً وخطي طول (1 – 3) °م شرقا يحد إقليم كتالونيا من الشمال فرنسا واندورا، ومن الجنوب إقليم فالنسيا، ومن الشرق البحر المتوسط، ومن الغرب إقليم اراغون. وأدى هذا الموقع الاستراتيجي المتميز إلى توطيد العلاقة بين إقليم كتالونيا ودول حوض البحر المتوسط ودول القارة الأوربية. ويعد هذا الموقع مفترق طرق على المستوى الجغرافي السياسي والاقتصادي، ويسعى السياسيون الكتالونيون إلى إبراز هذا الدور كملتقى للطرق ومحور استراتيجي في جنوب أوربا ويرتبط ذلك المعطى القومي الكتالوني باللغة[2].ينظر خريطة(1)

ب- المساحة:

تبلغ مساحة إقليم كتالونيا (32,108) كم^2، وبهذه المساحة تشكل سادس أكبر إقليم من حيث المساحة في اسبانيا، وما يعادل 6,34٪ من مساحة اسبانيا البالغة (505,990) كم^2.

ج- التضاريس:

يعد إقليم كتالونيا بشكل عام إقليم جبلي، وتشكل السهول ما يقرب إلى الربع من السطح العام، ويبلغ ارتفاع السلاسل الجبلية الساحلية الصغيرة ما بين (300 – 400) م في حين يبلغ ارتفاع السلاسل الجبلية الوسطى ما بين (1200 – 1700) م، أما سلسلة الجبال الشمالية (البرنس) فيبلغ ارتفاعها (3000) م تقريباً[3] .

DOI:10.52113/uj05/022-15/566-592

د- المناخ:

يتمتع إقليم كتالونيا بمناخ البحر المتوسط، ولكنه يتسم باختلافات كبيرة بين المناطق الساحلية التي تتمتع بأجواء معتدلة في فصل الشتاء، وحرارة كبيرة في فصل الصيف، والمنطقة الداخلية تتسم بمناخ قاري متوسطي شديد البرودة في فصل الشتاء، وشديد الحرارة في فصل الصيف، أما المناطق الشمالية الواقعة على سلسلة جبال البرانس فتتأثر بالمناخ الجبلي، إذ تنخفض فيها درجات الحرارة الصغرى إلى ما تحت الصفر مع سقوط الثلوج الكثيفة في فصل الشتاء، أما في الصيف فتتمتع بمناخ معتدل[4]. وتتراوح درجات الحرارة السنوية ما بين (0 – 30)°م تحت الصفر في أبراد مناطق جبال البرانس، وما بين (17 – 43)°م في مناطق الساحل الجنوبي والمناطق الداخلية[5].

هـ- الموارد المائية:

يتمتع إقليم كتالونيا بوفرة المياه السطحية المتمثلة بالامطار الغزيرة ولأنهار العديدة الآتية:

1- نهر ابروا 2- نهر فرانكولي 3- نهر يوبريفات 4- نهر توردیری 5- نهر شير 6- نهر فلوبيا 7- نهر غايا[6]

و- النبات الطبيعي:

ينقسم سطح إقليم كتالونيا الاسباني إلى مناطق غابات ونباتات (المروج أو المراعي والغطاء النباتي للأراضي الرطبة والأراضي البرية) ومناطق خالية من الغطاء النباتي[7].

مما تقدم يبدو أن للمقومات الطبيعية لاقليم كتالونيا دوراً محفزاً للأنفصال, لاسيما الموقع الجغرافي المميز والأطلالة البحرية الكبيرة والمساحة الملائمة لقيام دولة مستقلة قائمة بكيانها عن الدولة الاسبانية.

2- المقومات البشرية:

يعد عنصر السكان من أهم عناصر الجغرافية السياسية ومشكلاتها المتعددة، لأن السكان عامل حيوي وفعال ومتحرك داخل الوحدة السياسية، وله دوراً رئيساً وبالغ الأهمية في اتخاذ القرارات السياسية في الدولة وبالنتيجة على قوتها ومكانتها الدولية، إن المتخصص في الجغرافية السياسية يعالج العناصر السكانية التي تؤثر على القرارات والأحداث السياسية[8].وكما يأتي

أ- عدد السكان:

بلغ عدد سكان إقليم كتالونيا (7,600,267) نسمة أي ما يعادل (16,19٪) من سكان اسبانيا البالغ (46,934،632) نسمة عام2019, وتتركز الغالبية العظمى من سكان الإقليم في مدينة برشلونة، إذ يسكنها حوالي (5,613,955) نسمة، تقريباً ثلثي سكان إقليم كتالونيا حسب إحصاء عام 2019 ينظر جدول(1) . والغالبية العظمى من سكان إقليم كتالونيا هم من الشعب الكتالوني، في حين بلغ عدد المهاجرين لإقليم كتالونيا (19٪).

جدول (1) عدد سكان مقاطعات إقليم كتالونيا ونسبتها من مجموع سكان اسبانيا 2019

المدينة	برشلونة	جيرونا	ليريدا	تارغونا	كتالونيا	اسبانيا	نسبة كتالونيا
عدد السكان	5613955	753869	428816	803627	7600267	46934632	٪16,2

المصدر: عبير محمد عبد, الجماعات الاثنية وأزمة الاندماج إقليم كردستان و إقليم كتالونيا بعد عام 2000 دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه غ.م، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2020، جدول (4)، ص173

أما التركيب العمري للسكان فقد شكلت نسبة صغار السن دون 15 سنة (15,4%), اما نسبة الشباب من 16- 64 فقد بلغت(67,2%), في حين بلغت نسبة كبار السن 65سنة فأكثر(17,5%). أما التركيب النوعي في إقليم كتالونيا فقد بلغ 98 ذكر لكل 100 أنثى[9].من التركيب العمري يبدو ان المجتمع الكتالوني ترتفع فيه نسبة الرجال القادرين على العمل وحمل

DOI:10.52113/uj05/022-15/566-592

السلاح للدفاع عن اقليمهم, لكنه يعاني من انخفاض بنسبة صغار السن الذين يعدون ذخيرة المستقبل, مع ارتفاع نسبة فئة كبار السن الذين يقع كاهلهم على فئة الرجال.

ب- التركيب اللغوي:

من الأدلة التي يسوقها الكتالونيين ليبرهنوا على حقهم في الانفصال عن اسبانيا أن لهم لغتهم الخاصة بهم، فاللغة الكتالونية ليست لغة اسبانية بل هي لغة مشتقة من اللغة اللاتينية وهي لغة متكاملة[10]، وتم الاعتراف باللغة الكتالونية وفق دستور عام 1978 الذي منح مكانة لهذه اللغة ودعمه قانون استقلال كتالونيا عام 1979 وبالتالي أصبحت اللغة الكتالونية والقشتالية (الاسبانية) لغتان رسميتان في إقليم كتالونيا[11].

ويتحدث باللغة الكتالونية فضلاً عن الكتالونيين مناطق أخرى في اسبانيا منها جزر البليار، ومنطقة فالنسيا، والجزء الشرقي من إقليم اراغون، ومنطقة الكارثي، ومنطقة مرسية، إضافة إلى البرانس الشرقية في فرنسا، ومدينة الفيرو الايطالية، ودولة اندورا، وبلغ مجموع الناطقين بهذه اللغة (11,5) مليون نسمة. وتعد اللغة الكتالونية التي يتمسك بها سكان إقليم كتالونيا احدى العوامل المهمة المعززة لأنفصال الإقليم, لاسيما ووجد متداد جغرافي لها في دول الجوار الجغرافي التي يعدها القوميون في كتالونيا دولاً كاتالونية .

ج- التركيب الديني:

يعتنق غالبية سكان إقليم كتالونيا الديانة المسيحية على مذهب الرومانية الكاثوليكية، ووفق أحدث دراسة قام بها مختصون في حكومة كتالونيا في عام 2016، وجدوا أن (61,9٪) مسيحيين منهم (58٪) كاثوليك، و(3٪) بروتستانت، وحوالي (0,9٪) ارثوذكس شرقيين، و(0,6٪) يهود، و(16٪) ملحدين، و(11,9٪) لا يعرفون ديانتهم، و(4,8٪) مسلمين، و(2,4٪) من أتباع الديانات الأخرى[12].

د- التركيب القومي:

تركز القومية الاثنية الانتماء على أسس وخصائص اثنية، أما القومية السياسية فتركز على الانتماء إلى دولة معينة أو إقليم معين، في حين تكون القومية الثقافية قومية متميزة عندما تصبح اللغة هي الوسيلة للتميز القومي، فالقومية الثقافية الكتالونية تعد أن كل شخص يتكلم اللغة الكتالونية ويؤمن بالقيم المشتركة للثقافة الكتالونية يكون كتالوني.

هـ- التركيب الاجتماعي:

ينقسم سكان إقليم كتالونيا على ثلاثة أقسام هي[13] :

1- مجموعة تضم سكان الريف والطبقات الحضرية الوسطى والعليا الذين يشعرون أن كتالونيا هي دولة قائمة بذاتها بسبب لغتها وثقافتها المميزتان وازدهارها عن باقي مدن اسبانيا.

2- مجموعة أقل تماسكاً اجتماعياً، وأقل تعبئة تتكون من أحفاد المهاجرين من المناطق الاسبانية الأخرى الذين يحتفظون بالهوية الاسبانية في الغالب والقشتالية لغتهم الأم.

3- مجموعة لديهم هوية اسبانية كتالونية مشتركة، ولكنهم يميلون إلى أن يكونوا ثنائي اللغة.

و- التقسيمات الإدارية:

يقسم إقليم كتالونيا على أربع مقاطعات رئيسة تنقسم إلى (946) بلدية من أصل (52) مقاطعة اسبانية تابعة إلى (17) إقليم حكم ذاتي فضلاً عن مدينتي سبتة ومليلة، ومعظم البلديات تقع في مدينة برشلونة التي تعد عاصمة كتالونيا. والمقاطعات الأربعة هي:

جدول(2) المقاطعات وعدد البلديات في إقليم كتالونيا

المقاطعة	برشلونة	جيرونا	ليريدا	تارغونا
عدد البلديات	311	221	231	183

المصدر: الباحث بالاعتماد على عبير محمد عبد, مصدر سابق, ص170.

مما تقدم يبدو ان للمقومات البشرية دوراً مشجعاً ومساهماً في خلق النزعة الأنفصالية لإقليم كتالونيا, ولاسيما عدد السكان المثالي الذي يعده قادة الإقليم بأنه عدد مناسب, وأكثر من سكان

DOI:10.52113/uj05/022-15/566-592

العديد من دول الاتحاد الأوربي, ناهيك عن الانسجام الديني والتوافق الاجتماعي.

3- المقومات الاقتصادية:

لا يمكن دراسة أي كيان سياسي وتقييمه في مجال مسيرته في بناء القوة الذاتية ما لم تدرس موارده الاقتصادية كمقومات أساسية، أو كمفتاح لقوته الوطنية، وأن كميات ونوعيات المقومات الاقتصادية وإمكانية استثمارها بشكل جيد يستخدم عادة للتمييز بين الدول أو الأقاليم الغنية والفقيرة بها[14].

وسنتناول أهم المقومات الاقتصادية لإقليم كتالونيا وكما يلي:

أ- الصناعة:

يعد إقليم كتالونيا من أكثر المناطق المتطورة اقتصادياً في اسبانيا واحدى أهم المناطق الصناعية، فهو يقدم ثلث الإنتاج الصناعي الاسباني، فقد ساعد تطور إنتاج الطاقة الكهربائية من الأنهار الرئيسة لاسيما (نهر ابروا) على التطور الصناعي، ويتركز النشاط الصناعي لإقليم كتالونيا بشكل أساسي في مدينة برشلونة، حيث تضم هذه المدينة نحو (80٪) من العاملين في الصناعة الكتالونية، وتتمثل القطاعات الرئيسة للصناعات في إقليم كتالونيا بالصناعات الغذائية (زيت الزيتون والنبيذ), والصناعات المعدنية، وصناعة بناء الآلات والمكائن، وصناعة السيارات والجرارات الزراعية، والصناعات الكيميائية، وصناعة توليد الطاقة، كما يتركز في إقليم كتالوني (80٪) من مجمل الصناعة القطنية والحريرية الاسبانية، ويتركز في إقليم كتالونيا أكثر من (586) شركة، وعدد كبير جداً من الشركات الصغيرة والمتوسطة وبينها (2150) شركة توظف كل منها أكثر من (200) عامل، وتتخذ شركة مانجو العملاقة للنسيج من إقليم كتالونيا مقراً لها، وكذلك شركة غاز ناتورال العملاقة، وتمتلك فيها مجموعة فولكسفاجن مصنعاً لإنتاج ماركتا سيارات[15].

ب- التجارة:

ساهم إقليم كتالونيا بحدود (18,9٪) من إجمالي إنتاج اسبانيا، وربع صادرات اسبانيا انطلقت من إقليم كتالونيا في عام 2014، ومنذ العام 2011 يصدر إقليم كتالونيا إلى خارج اسبانيا مزيداً من السلع تفوق ما تصدره اسبانيا. وحقق الإقليم (211,8) مليار يورو (250,2) مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي لإسبانيا عام 2016. كما يمتاز الاقتصاد الكتالوني بالتنوع الكبير، وبنية إنتاجية أكثر توازناً بالمقارنة مع المناطق الاسبانية الأخرى[16].

ج- السياحة:

تعد شواطئ إقليم كتالونيا في مدينة برشلونة وفي كوستا برافا أهم المناطق السياحية الاسبانية التي تجتذب أكبر عدد من السياح الأجانب، فزاد الإقبال عليها في السنوات الأخيرة، وزارها أكثر من 18 مليون سائح عام 2016، وشكّل هؤلاء ربع الأجانب الذين ز اروا اسبانيا، وتمثل السياحة في كتالونيا (22,5٪) من السياحة الاسبانية.

د- النقل:

يعد ميناء مدينة برشلونة أحد أهم الموانئ الاسبانية على البحر المتوسط بعد الخيسراس وفالنسيا، وأحد أهم موانئ الرحلات السياحية في أوربا، وتصدر موانئ إقليم كتالونيا (25٪) من صادرات اسبانيا.

ويعد مطار برشلونة ثاني أهم مطارات البلاد بعد مطار مدريد، فقد استقبل في عام 2016 أكثر من (44) مليون مسافر، ويلقى مطار برشلونة إقبالاً كبيراً من قبل شركات الطيران الاقتصادي (لوكوست) التي تسعى لجعلها محوراً أوربياً لرحلاتها البعيدة باتجاه القارة الأمريكية[17].

هـ- الاقتصاد:

يمثل إقليم كتالونيا رابع أكبر اقتصاد في منطقة اليورو (الاتحاد الأوربي) وخمس ناتجها الإجمالي، كما ساهم إقليم كتالونيا بنسبة (19٪) من إجمالي الناتج المحلي الاسباني لعام 2017، كما يأتي بالمرتبة الرابعة بالنسبة لقياس الناتج الإجمالي للفرد بواقع (28600) يورو مقابل (24) ألف يورو في اسبانيا.

وتتواجد في عاصمة الإقليم (برشلونة) أهم المصارف الاسبانية مثل مصرف (سانتاندير) ومجموعة مصارف (سيتي غروب).

DOI:10.52113/uj05/022-15/566-592

وتبلغ نسبة البطالة في إقليم كتالونيا (13,2٪) عام 2017 مقابل (17,2٪) على المستوى الوطني و(13٪) في مدريد[18].

ز- الجامعات والمؤسسات البحثية:

توجد في إقليم كتالونيا أهم الجامعات العلمية وهي من أفضل الجامعات في اسبانيا لتأتي حسب ترتيب (شنغهاي) بين الجامعات الخمسة الأولى.

ويمتلك إقليم كتالونيا تطوراً ملحوظاً في مجال البحث خصوصاً في العلوم البايلوجية ويمثل هذا القطاع (7٪) من إنتاجها الإجمالي، وتكثر فيها المستشفيات المتطورة، ومراكز البحث، ومراكز متخصصة في المجال النووي، كما انها تعد أول منطقة في أوربا من حيث عدد شركات الصيدلة[19].

مما تقدم يتضح ان للمقومات الاقتصادية دور كبير في التوجهات الأنفصالية لإقليم كتالونيا, وذلك لما يمتلكه الإقليم من مقومات اقتصادية كبيرة.

ثانياً: المقومات الجغرافية لإقليم كردستان العراق

1- المقومات الطبيعية:

أ- الموقع:

يقع إقليم كردستان فلكياً ما بين دائرتي عرض (34,5º) شمالاً و(37,23º) شمالاً، وما بين خطي طول (42,16º) شرقاً و(46,10º) شرقاً, أما موقعه الجغرافي الحبيس فيقع في الطرف الجنوبي الغربي لقارة اسيا، وفي الأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية للعراق، ويشكل موقعه جسراً أرضياً من الغرب نحو سوريا وسواحل البحر المتوسط، ومن الشمال نحو تركيا، ومن الشرق نحو ايران، وبذلك يعد الإقليم الطريق البري الذي يربط العراق عبر تركيا بأوربا[20]. ويشغل الإقليم موقعاً قارياً بعيداً عن المسطحات المائية, ان الموقع الجغرافي لإقليم كردستان العراق أفرز نتائجاً اقتصادية وديموغرافية واجتماعية اعطاه ابعاداً استراتيجية محلية واقليمية ودولية. ويحد إقليم كردستان العراق تركيا من الشمال، وايران من الشرق، وسوريا من الغرب ينظر خريطة(2)

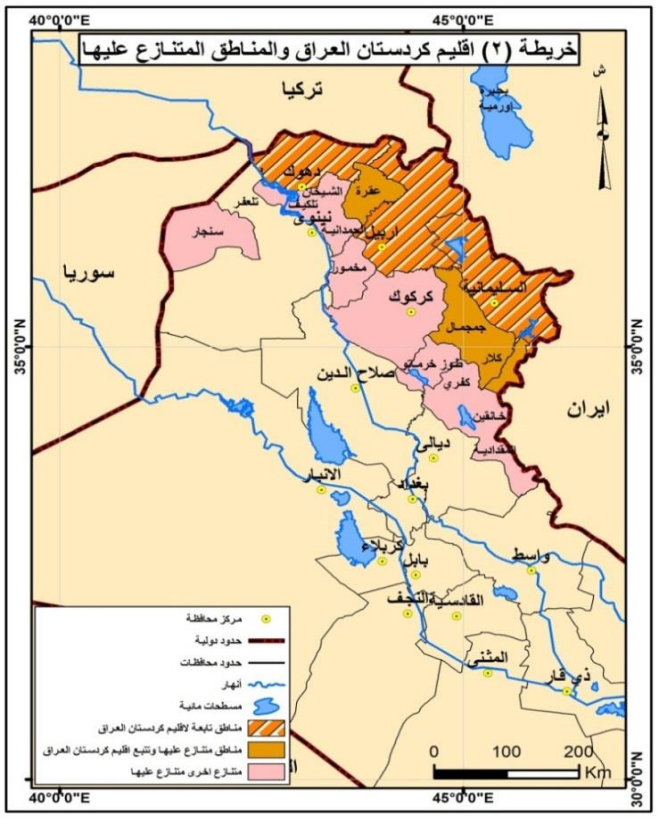

ب- المساحة:

تبلغ مساحة إقليم كردستان بمحافظاته الثلاث (أربيل – دهوك – السليمانية) حوالي (38,650) كم^2، وبهذا يشكل الإقليم ما يقرب من (8,8٪) من مساحة العراق الكلية البالغة (435,052) كم^2[21].

ج- التضاريس:

يتصف إقليم كردستان بالتباين التضاريسي، ويمكن تقسيم مظاهر السطح على ثلاثة أقسام هي: المنطقة الجبلية التي تقع في الجهات الشمالية والشمالية الشرقية من الإقليم وتمثل هذه المنطقة (27,49٪) من مساحة الإقليم، وتتكون من منطقة الجبال المعقدة الالتواء، ومنطقة الجبال البسيطة الالتواء، والمنطقة شبه الجبلية، وتتخلل هذه المناطق الجبلية مجموعة سهول، فسهول المنطقة الجبلية عديدة منها سهل شهرزور، وسهل السليمانية، وسهل بازيان، وسهل رانية، وسهل زاخو، أما سهول المنطقة شبه الجبلية فتتمثل بسهل حمرين وسهل دبيكة وسهل أربيل وسهل سنجار، إضافة إلى وجود عدد من الهضاب

DOI:10.52113/uj05/022-15/566-592

كهضبة بنجوين وهضبة بشدر وهضبة برزنجة وكواندة[22]. لقد اعطت المظاهر التضاريسية لإقليم كردستان حافزاً للأنفصال, بوصفها تشجع على ممارسة النشاط الاقتصادي حيث المناخ المعتدل ووفرة المياه والسهول الخصبة من جهة, وخلق وحدة ثقافية بين السكان من جهة اخرى, ووجود الجبال المعقدة التي تعد حصناً للمقاتلين الكرد اثناء القتال.

د- المناخ:

يصنف مناخ إقليم كردستان ضمن مناخ البحر المتوسط، الذي يتصف ببرودته شتاءً واعتداله صيفاً، ومناخ الإقليم شبه الجاف ذات الصيف الحار والجاف والشتاء المطير. أما كمية الأمطار الساقطة في فصل الشتاء فتعتمد على نظام البحر المتوسط من خلال هبوب عدد من المنخفضات الجوية التي تؤدي إلى تباين كمية الأمطار في مناطق الإقليم ما بين (200 – 1200) ملم سنوياً في أقصى الشمال الشرقي، وقد بلغ معدل المجموع السنوي للأمطار في إقليم كردستان للمدة (2007 – 2018) حوالي (339) ملم. أما المناطق شبه الجافة فتقل الأمطار فيها عن (500) ملم/ سنوياً وتكون متذبذبة[23].

هـ- الموارد المعدنية:

تحتوي صخور إقليم كردستان على أنواع من المعادن الفلزية واللافلزية الكثيرة والمتنوعة ولكن قيمتها الاقتصادية غير معروفة لحد الآن وتحتاج إلى المسوح والدراسات المستفيضة لإظهار قيمتها الاقتصادية والاستراتيجية، ومن المعادن الفلزية الموجودة في الإقليم الحديد والرصاص والخارصين والنحاس، أما المعادن اللافلزية فتتمثل بالكبريت والرمل والحصى والفحم الجيري والنفط، ويعد إقليم كردستان جزءاً من الحوض النفطي الكبير الذي يغطي مساحة شاسعة من شمال العراق، وتبلغ مساحته حوالي (85,964 كم^2) وما يعادل (19٪) من إجمالي مساحة العراق، ويوجد النفط في إقليم كردستان العراق في أماكن واسعة تمتد من الشمالي الغربي حتى الجنوب الشرقي من محافظات أربيل ودهوك والسليمانية وكذلك في المناطق المتنازع عليها[24]. وللموارد المعدنية دوراً مميزاً وحافزاً مشجعاً لأنفصال إقليم كردستان لما توفره من مقومات القوة الاقتصادية وتتحكم في العديد من مفاصل الإقليم.

و- الموارد المائية:

تمثل الأمطار المورد الذي تعتمد عليه الزراعة في إقليم كردستان، فتزداد فوق سفوح الجبال الواقعة في الشمال الشرقي من العراق وتأخذ بالتناقص بالابتعاد عن الجبال جنوباً.

أما المياه السطحية فتتمثل بنهر دجلة وروافده الخابور، والزاب الكبير، والزاب الصغير، وديالى، وتعد هذه الموارد مهمة لإقليم كردستان لاسيما في الزراعة والاستخدامات البشرية، فضلاً عن وجود عدد مهم من السدود والخزانات، ومنها سد دوكان وسد دربندخان، وسد بخمة، فضلاً عن المياه الجوفية التي تظهر إلى السطح بصورة طبيعية كالعيون والينابيع، أو عن طريق الآبار والكهاريز التي يحفرها الإنسان.

ز- النبات الطبيعي:

نظراً للتباين في مناخ وتضاريس وتربة إقليم كردستان، فقد نتج عنه تباين في الغطاء النباتي، فنجد الغابات في المنطقة الجبلية التي تقع ضمن مناخ البحر المتوسط التي تضم نطاق غابات الجبال المرتفعة، والغابات المتساقطة الأوراق، والغابات الصنوبرية، وغابات الأودية النهرية، أما نباتات الاستبس فيمكن مشاهدتها ضمن مناخ السهوب في المنطقة شبه الجبلية ويتمثل في منطقة الهضاب والتلال. وللنبات الطبيعي اهميته الكبيرة في تحقيق الأمن الغذائي للإقليم لما يوفره من غذاء للحيوانات ومصدر للأخشاب.

ويعد الموقع الجغرافي أحد العوامل الهامة التي تؤثر في الجغرافية السياسية للدولة أو الإقليم السياسي لتأثيره على أتجاهات سكانها, وعلى السلوك السياسي لحكومتها وعلى علاقاتها بغيرها, لذا نجد موقع إقليم كردستان العراق يدفع بأتجاة الأنفصال, وتشكيل دولة كردستان العراق, وكذلك لوجود أقليات كردية في دول الجوار الجغرافي للعراق ,على أمل تشكيل دولة كردستان

DOI:10.52113/uj05/022-15/566-592

الكبرى. وللتضاريس دور كبير في نشوء النزعة الأنفصالية لأقليم كردستان العراق, أذ شكلت الجبال وفي كثير من الأحيان ملاذات أمنة للقوات الكردية التي قاتلت القوات العراقية الحكومية, بل وحتى القيادات السياسية الكوردية اتخذت من المناطق الجبلية مأوى لها.اما بقية المقومات الطبيعية الأخرى فتعد مساندة وداعمة للأنفصال.

2- المقومات البشرية:

أ- عدد السكان:

بلغ عدد سكان العراق حسب الاسقاطات السكانية لعام 2019 (39,128,889) نسمة، أما محافظات الإقليم الثلاثة فقدرت بحوالي (5,449,364) نسمة, وبلغت نسبة الإقليم (13,92%) من اجمالي سكان العراق وكما في جدول (2).

جدول (2) عدد سكان محافظات إقليم كردستان العراق ونسبتها من مجموع سكان العراق لعام 2019

المحافظة	أربيل	السليمانية	دهوك	إقليم كردستان	العراق	نسبة الإقليم
عدد السكان	1903608	2216194	1326562	5449364	39128889	13,92

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2018 – 2019

أما بالنسبة للتركيب العمري فكانت نسبة صغار السن (38,80٪)، وفئة متوسطي السن(الشباب) (59٪)، وفئة كبار السن (4,4٪)، أما نسبة النوع فكانت 104 ذكر لكل 100 أنثى، وهذه النسب تدلل على أن المجتمع الكردي هو مجتمع فتي.

ب- التركيب اللغوي:

اللغات الرسمية في إقليم كردستان هي اللغة الكردية واللغة العربية، واللغة الكردية هي الأكثر انتشاراً وباللهجات السورانية، والكورمانجية والبادنانية، كما يتحدث باللغة العربية على نطاق واسع. ويتحدث بعض سكان إقليم كردستان العراق باللغة الاشورية الارامية، والمندائية، والأرمنية، والتركمانية من قبل مجتمعاتهم.

ج- التركيب الديني:

يتدين سكان إقليم كردستان بأديان ومذاهب مختلفة، لكن الدين السائد بين هذه الأديان هو الإسلام الذي يعتنقه 92٪ من العرب والأكراد والتركمان، فضلاً عن الإسلام توجد الديانة المسيحية التي يعتنقها 3٪، والاشورية والأرمنية التي يدين بها بعض الأكراد والتركمان وتشكل(2,9%)، ناهيك عن الديانة الايزيدية التي تشكل أقلية صغيرة في الإقليم (2,1٪)[25].

د- التركيب القومي:

بلغت القومية الكردية في إقليم كردستان العراق حوالي (94٪)، في حين بلغت نسبة القومية العربية (5,5٪)، أما القومية التركمانية فبلغت (0,01٪)، أما القوميات الأخرى فبلغت (0,3٪)[26]. وتعد القومية الكردية من القوميات الأنفصالية سوى في العراق , او حتى في دول الجوار التي تظم أقليات كردية. ويمثل التجانس بين العرب والأكراد والتركمان وحدة اثنوغرافية من ناحية القومية الكردية.

هـ- التركيب الاجتماعي:

معظم سكان إقليم كردستان يسكنون في المناطق الحضرية، ولا تزال هناك أعداد كبيرة تسكن في المناطق الريفية، ويؤدي الأب في الأسرة الدور الأول والرئيس في جميع المسائل الهامة، كذلك تتمتع المرأة في المجتمع الكردي بمكانة خاصة في وسط الأسرة، ولعدد الأولاد خصوصية بارزة في الأسر والعوائل الكردية، ويحظى نظام الأسرة على المستوى الاجتماعي والحقوقي والقانوني في الوسط الكردي بحماية جادة يفرضها واقع الأعراف الكردية. كما تعد العشيرة من أهم الأجزاء والأركان المؤلفة للنظام الاجتماعي الكردي، إذ إن الهيكل العام للمجتمع الكردي يتشكل من عدد كبير من العشائر، وتمثل عشيرة البارزاني أقوى العشائر الكردية بفعل الأدوار السياسية التي لعبتها في التاريخ الحديث[27].

و- التقسيمات الإدارية:

DOI:10.52113/uj05/022-15/566-592

يقسم إقليم كردستان العراق على ثلاثة محافظات وهي (أربيل، والسليمانية، ودهوك،) وكل محافظة تقسم إلى عدد من الأقضية والنواحي (جدول 3)، وهناك خلافات قائمة بين الحكومة العراقية الاتحادية وحكومة الإقليم حول المناطق المتنازع عليها في كركوك والموصل وديالى.

جدول (3) عدد الأقضية والنواحي في محافظات إقليم كردستان العراق

المحافظة	أربيل	السليمانية	دهوك
عدد الأقضية	9	16	7
عدد النواحي	41	61	26

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2018 – 2019.

مما تقدم يبدو أن للمقومات البشرية في إقليم كردستان العراق دوراً محفزاً للأنفصال, لاسيما عدد السكان المناسب لقيام دولة, واللغة الكردية وسيلة التفاهم الرئيسة في الإقليم, ناهيك عن القومية الكردية التي يعتز بها سكان الإقليم والتي تعد عاملاً محفزاً ومشجعاً على الأنفصال. أما بقية بقية المقومات كالتركيب الديني والاجتماعي والتقسيمات الأدارية فدورها ثانوي في عملية الأنفصال.

3- المقومات الاقتصادية:

أ- الصناعة:

كانت الصناعة محدودة جداً في إقليم كردستان حتى منتصف القرن الماضي، وفي عقد السبعينيات ازداد عدد المشاريع الصناعية في الإقليم لارتفاع عوائد النفط، وتخصيص مبلغ كبير للقطاع الصناعي، حيث بلغت المشاريع الصناعية الصغيرة في الإقليم (14٪) من المجموع الكلي للمنشآت الصناعية في العراق، بينما بلغت نسبة المنشآت الصناعية الكبيرة (4,8٪) من مجموع المنشآت الصناعية في العراق، وبعد عام 2003 خصص 17٪ من الموازنة لإقليم كردستان لذا طورت الصناعة بشكل واضح[28]، كما في الجدول (4).

جدول (4) عدد المنشآت والمشتغلين وأجورهم وقيمة الإنتاج في المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة ونسبتها في إقليم كردستان العراق لسنة 2018

حجم المنشآت	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	قيمة المبيعات	قيمة الإنتاج	مجموع بقية المحافظات	نسبة الإقليم
المنشآت الكبيرة	132	12737	3394269271	3414930215	600	٪22
المنشآت المتوسطة	375	5401	558629776	558643530	158	٪65

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2018 – 2019

وأهم الصناعات في إقليم كردستان هي الصناعات البتروكيمياوية وصناعة المواد الإنشائية والصناعات الغذائية والمشروبات والسكائر.

ب- التجارة:

تمثل التجارة أحد أهم مصادر الدخل الاقتصادي للإقليم، إذ يبلغ حجم التبادل التجاري مع تركيا نحو ستة مليارات دولار سنوياً، وبلغ عدد الشركات التركية العاملة بالإقليم أكثر من 200 شركة ويقدر 75٪ من الاستهلاك المحلي في إقليم كردستان، بما في ذلك 90٪ من المواد الغذائية على الواردات، بيد أن هبوط أسعار النفط الخام تسبب بنشوء أزمة اقتصادية في الإقليم، مما أدى إلى تراجع قيمة وارداته غير النفطية من طهران من ثمانية مليارات دولار في العام 2014 إلى أربعة مليارات دولار في أيلول عام 2017.

وبلغ معدل النشاط الاقتصادي لسكان إقليم كردستان بعمر 15 سنة فأكثر لعام 2016 حوالي (43,15) مقابل (43,2) للعراق، في حين بلغ معدل البطالة للأعمار (15 – 24) لعام 2016 حوالي

(10,8) في إقليم كردستان مقابل (22,7) لبقية المحافظات العراقية، أما متوسط دخل الفرد في إقليم كردستان فبلغ 354 ألف دينار[29].

ج- السياحة:

يمتلك إقليم كردستان العديد من المقومات السياحية كالموقع الجغرافي، وطوبوغرافية الأرض، والمناخ، والموارد المائية، والغطاء النباتي، فضلاً عن المقومات البشرية، ويوجد في محافظات الإقليم العديد من المصايف التي يتوافد إليها السكان من مختلف المدن للاستجمام، ويوجد في الإقليم أكثر من (30152) موقعاً أثرياً، والكثير من المواقع الدينية الإسلامية والمسيحية والايزيدية التي يزورها سنوياً آلاف من السواح، وبعد عام 2003 تنامى النشاط السياحي لإقليم كردستان بشكل واسع، وقد عملت الحكومة في الإقليم على رفع المستوى السياحي للمرافق السياحية المختلفة[30].وتساهم السياحة بنسبة 8% من الناتج المحلي الاجمال في الإقليم, حيث ساهمت السياحة ب (650) مليون دولار لميزانية الأقليم, وبلغ عدد السواح القادمين للأقليم (1603400) سائح من مدن العراق ودول الجوار عام 2016[31].

د- النقل:

بدأت عملية تطوير طرق النقل في إقليم كردستان بشكل كبير عام 1993، وفي عام 1999 أنجز (1000 كم) من الطرق البرية الجديدة، وتم اعمار (600 كم) من الطرق البرية الرديئة وبناء (15) جسراً في مناطق مختلفة من الإقليم، وارتفع عدد المشاريع لدى وزارة الاعمار والتنمية من 43مشروعاً الى 196 مشروعاً لتحسين الطرق والمواصلات الداخلية والخارجية في محافظات الإقليم، كما شملت المشاريع تهيئة أساليب النقل الحديث، ويمتلك الإقليم طرق برية عديدة داخلية وخارجية تربط الإقليم بمحافظات الوسط والجنوب، وكذلك دول الجوار الجغرافي، إضافة لوجود سكة حديد أربيل – كركوك – بغداد، كما يمتلك الإقليم مطارين هما مطار أربيل ومطار السليمانية الدوليين[32].

ناهيك عن المنافذ الحدودية العديدة الموجودة على حدود الإقليم مع دول الجوار كمنفذ هابور مع تركيا، وحاجي عمران مع ايران، والخابور مع سوريا، وجميعها تعود بمردودات مالية كبيرة على الإقليم.

هـ- الزراعة:

يعد إقليم كردستان من المناطق الزراعية الغنية بإنتاج المحاصيل الزراعية بسبب خصوبة التربة، ووفرة الموارد المائية المتنوعة، وملائمة المناخ، فيعمد المزارعون في إقليم كردستان العراق بشكل رئيسي إلى زراعة محاصيل الحبوب كالقمح والشعير والذرة، وكذلك المحاصيل النقدية كالتبغ، وزراعة البقوليات والفواكه والخضر، ناهيك عن تربية الثروة الحيوانية المتمثلة بالمواشي والدواجن. ينظر جدول (5)

جدول (5) مساحة و إنتاج إقليم كردستان من الحبوب والتبغ لعام 2011

المحصول	المساحة المزروعة/دونم	الإنتاج (طن)	الغلة/ دونم
القمح	2601239	51124975	581,76
الشعير	460906	370,02	56,549
التبغ	—	119	—

المصدر: وزارة الزراعة والموارد المائية لإقليم كردستان، مديرية التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، إحصاءات (1995 – 2011)، ص5.

وعلى الرغم من وفرت الانتاج الزراعي في الإقليم ألا انه لا يسد الحاجة المحلية , مما يعتمد الاقليم على سد النقص الحاصل بالاستيراد من دول الجوار .

و- الجامعات والمؤسسات البحثية:

يوجد عدد كبير من الجامعات في إقليم كردستان العراق مثل جامعة صلاح الدين وجامعة السليمانية وجامعة دهوك، والجامعة الأمريكية في السليمانية، إضافة إلى جامعة هولير الطبية وغيرها من الجامعات الأخرى، ويوجد في إقليم كردستان مركز البحوث العلمية الذي يهدف إلى تطوير القدرات وجودة الأبحاث العلمية وتطوير الإنتاج المعرفي في مختلف المجالات،

DOI:10.52113/uj05/022-15/566-592

لاسيما العلوم الطبية والتطبيقية والعلوم الطبيعية وفي مجال الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من المجالات العلمية.

مما تقدم يبدو ان للمقومات الاقتصادية دور ثانوي في تحديد وتوجيه النزعة الأنفصالية لإقليم كردستان العراق, الا انها تأتي مكملة مع بقية المقومات الأخرى في تشجيع الإقليم على الإنفصال.

المبحث الثاني

دو افع وتداعيات النزعة الانفصالية لإقليمي كتالونيا وكردستان

أولاً: دو افع وتداعيات النزعة الانفصالية لإقليم كتالونيا

تعد كتالونيا من الأقاليم التي لها تاريخ طويل في محاولة الانفصال عن اسبانيا، فمنذ أن اتحدت مع اسبانيا عام 1714م برزت أزمة عدم اندماجها لأسباب تتعلق بطبيعة العلاقة بين المركز والإقليم، إذ لكتالونيا لغتها وثقافتها وأعرافها الخاصة، وتتنازع باستمرار على الحكم الذاتي مع الحكومة المركزية في مدريد، ولهذا سنبحث في أبرز الدوافع والتداعيات للانفصال ولكن قبل ذلك لابد من تناول الجذور التاريخية للانفصال وكما يلي:

1- الجذور التاريخية لانفصال إقليم كتالونيا:

خضعت كتالونيا لحكم فرنسا عام 978م إلى حين تمرد كونت برشلونة (ويلفريد) على فرنسا وتمكن من أن يستقيل بإقطاعيته، وخلال العصور الوسطى تشكلت ملامح مقاطعة كتالونيا بشكل واضح عندما تمكن (رامون برانفر) من ضم المقاطعات الصغرى والبالغة (1060) مقاطعة إلى كتالونيا.[33]

وفي عام 1137 عرض ملك أراغون (راميرو الثاني) على كونت برشلونة (رامون بيرينفر الرابع) أن يزوجه ابنته التي ستصبح ملكة أراغون، فوافق الحاكم الكتالوني على العرض، وخضع بذلك لتاج أراغون الذي تكفل بعد هذا الزواج بحمايته من محاولات غزو فرنسا، وأصبحت كتالونيا من ذلك الحين محل نزاع متواصل بين تاج أراغون والتاج الفرنسي. ومنذ القرن الخامس عشر كانت مقاطعة كتالونيا مستقلة، وبقيت على هذا الحال إلى غاية زواج (ايزابيلا) ملكة قشتالة بالملك (فردناد) ملك أراغون وقاما بتوحيد كتالونيا واسبانيا رسمياً، ورغم دمج المقاطعتين حافظت كتالونيا على مؤسساتها وتمكنت من البقاء مستقلة.[34]

وبحلول القرن العشرين شهدت اسبانيا اضطرابات على المستوى السياسي والاقتصادي برزت معها الحركة الانفصالية في إقليم كتالونيا، إلا أن الحكومة الاسبانية تمكنت عام 1914 من احتلال مدينة برشلونة بعدما تهيئت لها الظروف[35]، وفي عام 1932 تم المصادقة على مشروع منح الحكم الذاتي لإقليم كتالونيا بعد نضال مستمر من أجل ذلك، وفي خضم الاضطراب السياسي في اسبانيا عام 1934 أعلن لومبانز رئيس إقليم كتالونيا استقلال الإقليم، ونتيجة لذلك أرسلت الحكومة الاسبانية قوات من الجيش إلى إقليم كتالونيا، وتم سحق الانتفاضة وإلغاء الوضع القانوني الخاص بإقليم كتالونيا، وتجميد الحكم الذاتي، وبعد انتخابات عام 1936 وسيطرة اليسار على المجلس النيابي تم إعادة برلمان كتالونيا ودعي إلى الانعقاد واتخذت خطوات لإعادة منح الحكم الذاتي لإقليم كتالونيا[36].

وفي أكتوبر عام 1936 أعلنت الحركة الوطنية تولي الجنرال (فرانكو) رئاسة الدولة، وعمل على حرمان إقليم كتالونيا من استخدام لغتهم وعدّهم من الأقاليم الخائنة، وحرمهم من الاستقلال في إطار الحكم الذاتي. لقد سعى فرانكو إلى إلغاء الحكم الذاتي في إقليم كتالونيا منذ لحظة توليه الحكم وقمع كل الأنشطة المرتبطة بالقومية الكتالونية[37].

وبعد وفاة الجنرال فرانكو عام 1975 وانتهاء مدة حكمه الدكتاتوري، تم إعادة نظام الحكم البرلماني الإقليمي في كتالونيا المسمى بـ(الجيزاليتات) عام 1977، وفي عام 1978 تم الاعتراف باللغة الكتالونية، ودعم قانون استقلال كتالونيا عام 1979

DOI:10.52113/uj05/022-15/566-592

وحصول الشعب الكتالوني مرة أخرى على حق الحكم الذاتي، بعد ذلك هدأت الحركة الانفصالية الكتالونية إلى أوائل القرن الحادي والعشرين حيث بدأت التحركات الانفصالية تتصاعد بالتدريج من جديد[38]، حتى انتهى الأمر إلى استفتاء عام 2017 الرامي إلى الانفصال.

2- دو افع انفصال إقليم كتالونيا:

تعرض إقليم كتالونيا عبر تاريخه إلى العديد من الإجراءات التعسفية والاضطهاد من قبل الحكومة الاسبانية، الأمر الذي أدى به إلى المطالبة بالانفصال لمرات عديدة، حيث استندت دعوة استقلال إقليم كتالونيا إلى عدة دوافع هي:

أ- الأهمية الاقتصادية الكبيرة لإقليم كتالونيا، فهو إقليم اقتصادي حيوي في اسبانيا، وهو المنطقة الاقتصادية الرائدة، إذ يسهم إقليم كتالونيا بـ(20٪) من الناتج القومي الإجمالي, وهذا يختلف عن إقليم كردستان.

ب- ثراء كتالونيا وهي أغنى منطقة صناعية في اسبانيا مقابل الركود الاقتصادي للمدن الاسبانية الأخرى، هو الذي حفز على فك الارتباط بمدريد، إذ يرى الكتالونيين ان جزء هام من خيراتهم وجهودهم تذهب لصالح مناطق اسبانية انتشر فيها منطق التوكل.

ج- التدفق الكبير للضرائب من إقليم كتالونيا إلى مدريد مقابل ضعف التمويل الذي يحصل عليه إقليم كتالونيا من الحكومة المركزية، فمنذ عام 1986 تم توزيع (9٪) من الناتج المحلي الإجمالي السنوي الكتالوني في أقاليم اسبانية فقيرة[39].

د- مواجهة اسبانيا تحديات اقتصادية كبيرة، وارتفاع نسبة البطالة إلى أكثر من (22٪) فقد أصبحت الضرائب مشكلة كبيرة للكتالونيين مما تجددت المشاعر المؤيدة للانفصال بقوة عام 2012، بسبب أزمة منطقة اليورو.

هـ- امتلاك إقليم كتالونيا مقومات الدولة، بما فيها المجموعة البشرية الواعية لتشكيل الدولة، ووجود الثقافة المشتركة، وتطلعات واحدة نحو المطالبة بالحكم الذاتي.

و- تزايد نسبة الكتالونيين الذين يتمتعون بالانتماء والهوية لكتالونيا أكثر مما هو لإسبانيا، ففي العقدين الماضيين زادت نسبتهم من (13,4٪) للمدة 1990 – 1995 إلى (50,9٪) عام 2012، لذا فأن إقليم كتالونيا دائماً ما يشعر بأن الاستقلال هو الخيار الأكثر عملية للحصول على أكثر تمثيل سياسي.

ز- يعتمد جميع مناصرو فكرة الاستقلال على اعتبار ان كتالونيا تعد أقوى من (12) دولة من دول الاتحاد الأوربي، للمساحة الكبيرة لإقليم كتالونيا، فمساحة الإقليم تقارن بمساحة دول محورية ضمن الاتحاد الأوربي مثل بلجيكا وهولندا، وسكان إقليم كتالونيا (7,5) مليون نسمة وبهذا العدد يكون الإقليم أكثر من سكان (12) دولة من دول الاتحاد الأوربي، كما أن معدل دخل الفرد في إقليم كتالونيا يحتل المرتبة السابعة بالمقارنة مع دول الاتحاد الأوربي[40].

ح- مثّل الاعتراف بالقومية الكتالونية في الدستور الاسباني غطاءً شرعياً لمزاعم الحركة الانفصالية في بدايات القرن الواحد والعشرين.

ط- رفض المحكمة الدستورية الاسبانية عام 2010م قانون (النظام الأساسي) الذي منح إقليم كتالونيا الحكم الذاتي, بعد استئناف قدّم من قبل حزب الشعب.

ي- تعبئة المجتمع المدني القومي واستقطاب النخبة القومية التي أدخلت كتالونيا في دوامة تنافسية راديكالية من التطرف أدت إلى ظهور تيار انفصالي[41].

ك- يمتلك إقليم كتالونيا هوية ولغة تختلف عن هوية ولغة اسبانيا، فالثقافة الكتالونية تختلف تماماً عن الثقافة الاسبانية، ويرى سكان إقليم كتالونيا انهم أكثر ميلاً للمنطقة الكتالونية التابعة لفرنسا منها لإسبانيا.

DOI:10.52113/uj05/022-15/566-592

ل- سعي سكان إقليم كتالونيا إلى الحفاظ على إرثهم الثقافي الكبير من لغة وعادات وتقاليد التي تميزوا بها عن باقي الأقاليم الاسبانية.

م- بسبب امتداد العداء بين سكان إقليم كتالونيا واسبانيا ولمدة طويلة، لذا يعد المواطنون الكتالونيون أنفسهم غير اسبان، والكثير منهم يرفض الحديث باللغة القشتالية (الاسبانية)، وكثيراً ما يشاهد عبارة مكتوبة على علم ومعلقة على البنايات (كتالونيا ليست اسبانية).

ن- فرض وزير التربية الاسباني الهوية الاسبانية على شباب كتالونيا ورفض اللغة الكتالونية في المدارس مما أثار حفيظة السكان وتأجيج النزعة الانفصالية[42].

3- تداعيات النزعة الانفصالية لإقليم كتالونيا:

في حال انفصال إقليم كتالونيا عن اسبانيا سوف تترتب على هذا الانفصال عدد من التداعيات السياسية والاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على اسبانيا وكتالونيا وحتى الاتحاد الأوربي, وبالفعل قد حصلت بعض هذه التداعيات عندما تحقق استفتاء الانفصال لعام 2017. وهذه التداعيات هي:[43]

أ- ستعاني الحكومة الاسبانية من أزمة اقتصادية تؤدي إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة، وارتفاع نسبة البطالة، وتراجع الخدمات العامة، وستفقد ما يقرب من خمس ناتجها المحلي الإجمالي 20٪, وما يعادل ربع الصادرات 25٪, وأكثر من نصف الاستثمارات الجديدة 56٪، وما نسبته 20٪ من الضرائب المدفوعة، ونسبة 33٪ من السياحة الأجنبية، فضلاً عن ان إقليم كتالونيا يتحكم بـ(70٪) من حركة النقل والمواصلات الخاصة بالتجارة الخارجية لإسبانيا.

ب- تعد كتالونيا مركز رئيس للاستثمار الأجنبي والشركات الكبرى، وأكبر منطقة مصدرة، ومصنعة للسلع، إذ تنتج 55٪ من جميع السلع مما يفقد اسبانيا هذه الميزة الاقتصادية.

ج- أدى إعلان انفصال إقليم كتالونيا عن اسبانيا عام 2017 إلى تراجع النمو الاقتصادي للحكومة المركزية عام 2018 من (2,6) إلى (2,3) من الناتج الإجمالي.[44]

د- ستكون نتائج الانفصال سلبية للحكومة الاسبانية ولإقليم كتالونيا، لأن إنشاء الحدود سيؤدي إلى فقدان الوظائف والدخل والثروة للجميع.

هـ- فقدان الانفاق العام الذي تغطيه الحكومة الاسبانية والذي ستصبح كتالونيا مسؤولة عنه مثل ميزانية الدفاع العسكري، وميزانية التمثيل الدبلوماسي، ومنشآت البنى التحتية، والأصول الكبرى.

و- فقدان البنوك الكتالونية التمويل من البنك المركزي الأوربي، وفقدان المساعدات من الاتحاد الأوربي.

ز- سينخفض الناتج المحلي الإجمالي الكتالوني بنحو (20٪)، وانخفاض صادراتها إلى اسبانيا وأوربا والتي تشكل (65٪) من جميع صادراتها عام 2016.

ح- ستفقد الشركات الكتالونية أهميتها التجارية الكبيرة، بسبب فقدانها 15 سوقاً رئيسياً في الأقاليم الاسبانية، وخروج الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات مما يؤدي الى البطالة وانخفاض مستوى التجارة، وبالنتيجة انخفاض دخل الفرد الكتالوني.

ط- سيتعرض إقليم كتالونيا إلى مقاطعة الحكومة الاسبانية، وسيثقل كاهل الإقليم بالدين العام، وستصاب بالعجز الاقتصادي الذي تقدر قيمته بـ(16) مليار يورو[45]. ولكن مع هذه التداعيات الكبيرة التي تترتب على إقليم كتالونيا بعد الأنفصال الا أنها تتطلع الى تحقيق غاياتها بالأنفصال.

ي- ازدياد عدد السكان المطالبين بالنزعة الانفصالية: ففي عام 2010 كان عدد الكتالونيين الذين يدعون إلى الاستقلال (20٪)، ارتفع عددهم عام 2013 إلى (49٪).[46]

ك- اندلاع المظاهرات والصدامات: بعد إصدار المحكمة العليا الاسبانية عام 2019 أحكاماً بالسجن لمدة تصل إلى 13 عاماً على

DOI:10.52113/uj05/022-15/566-592

(12) من المسؤولين الكتالونيين لدورهم بالمحاولة لاستقلال إقليم كتالونيا عام 2017.

ل- ظهور الحركة الطبرنية: أظهرت نتائج التصويت لعام 2017 وجود حالتان اجتماعيتان مختلفتان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية واللغوية والكثافة السكانية تتعايشان في المجتمع الكتالوني إحداهما تطالب بالاستقلال وأخرى معارضة له والتي تطالب بالبقاء ضمن الدولة الاسبانية، وتمثل هذا الرفض بظهور الحركة الطبرنية التي تدعو إلى إقامة إقليم حكم ذاتي منفصل عن كتالونيا وقريب من الحكومة الاسبانية المركزية.

م- تشظي اسبانيا: ترى مدريد ان نجاح الكتالونيين بالانفصال عن اسبانيا سوف يشجع إقليم الباسك الذي يقع في شمال اسبانيا على الانفصال وقد حذر وزير العدل الاسباني من ان انفصال إقليم كتالونيا سيؤدي بالفعل إلى وضع نهاية للدولة الاسبانية، لأنه يفتح الباب واسعاً أمام مطالب الأقاليم الأخرى بالانفصال.

ن- خسارة الأرض والسكان: ستفقد اسبانيا (32,114 كم^2) من مساحتها أي (9.3٪) من أراضيها، (مساحة إقليم كتالونيا), و(16٪) من سكانها، وكذلك (580 كم) من شواطئها البحرية.

ص- تأثير انفصال إقليم كتالونيا على الاتحاد الأوربي: تعد كتالونيا من أولى الجماعات الانفصالية الكبرى التي تتخذ خطوات ملموسة نحو تحقيق الانفصال في أوربا، ولكنها في حالة الانفصال لن تكون الأخيرة كونها ستفتح الباب واسعاً أمام الحركات الانفصالية في أقاليم أوربية أخرى ساعية للانفصال مثل اسكتلندا وأقاليم في شمال ايطاليا، أو في بلجيكا وغيرها من المناطق ذات قومية نائمة قد تطفو إلى السطح.

ثانياً: دو افع وتداعيات النزعة الانفصالية لإقليم كردستان

1- الجذور التاريخية لانفصال إقليم كردستان:

لم تكن القضية الكردية معروفة ابان حكم الدولة العثمانية لالتفاف الأكراد حول الخلافة العثمانية، ولكن بعد هزيمة العثمانيين برزت القضية الكردية وبدأت تأخذ حيزاً في جميع المعاهدات والاتفاقيات التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى.

ومع بداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة، وتوقيع المعاهدة العراقية – البريطانية في عام 1922 صدر تصريح بريطاني – عراقي بالاعتراف بحق الشعب الكردي في إقامة حكومة كردية ضمن الحدود العراقية وقد اشتهر هذا التصريح بـ(الكريسماس). وقد تشكلت الحكومة الكردية فعلاً في السليمانية عام 1918م، حيث أصبح الشيخ محمود البرزنجي حكمدارها والشيخ قادر رئيس وزرائها، لكن الشيخ لم يستطع المحافظة عليها، وبعد أشهر أعلن فشلها وعادت كردستان إلى الحكومة العراقية[47].

وفي عام 1929 تقدم ستة من النواب الكرد بمقترح إلى مجلس النواب بتوحيد كردستان في منطقة إدارية واحدة تكون لغتها الرسمية هي اللغة الكردية في جوانب الإدارة والتعليم، إلا أن هذا الاقتراح تم رفضه.

وفي عام 1943 حدثت الانتفاضة البارزانية بقيادة مصطفى البارزاني، وبعد سلسلة من المعارك، جرت مفاوضات بين البارزاني والحكومة العراقية التي كان يرأسها نوري السعيد وتوصل الجانبان إلى اتفاقية أولية أهم بنودها:[48]

أ- تشكيل ولاية كردستان من محافظات كركوك والسليمانية وأربيل والأقضية الكردية من محافظة الموصل (دهوك، عقرة، شيخان، سنجار، زاخو، العمادية) وقضائي خانقين ومندلي من محافظة ديالى، وتعيين وزير كردي مسؤولاً عن الولاية.

ب- عدّ اللغة الكردية لغة رسمية.

ج- إنشاء المدارس والمستشفيات وفتح الطرق واعمار المنطقة.

إلا ان الوصي على العرش الأمير عبد الإله وبعض الوزراء عارضوا الاتفاقية فتجدد القتال عام 1945 باغتيال أولى بك ريزاني أحد قادة الانتفاضة.

وفي عام 1961 اندلعت الثورة الكردية من جديد وتبلور هدفها في شعار الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان. وبعد انقلاب البعثيون على عبد الكريم قاسم تجدد الأمل في حصول

DOI:10.52113/uj05/022-15/566-592

الكرد على مطالبهم، ولكن (البعثيون) تنكروا لها بعد نجاح انقلابهم، وعادت الخلافات والمعارك والحروب عام 1963 حتى سنة 1964 وبعدها وردت لأول مرة كلمة الحكم الذاتي في مذكرة البارزاني إلى رئيس الجمهورية عبد السلام عارف ورئيس وزراءه طاهر يحيى بتاريخ 11/ ت1/ 1964 حيث ورد في المذكرة النص الأتي: (إن المطلب الملح العادل هو الاستجابة لحق الشعب الكردي في الحكم الذاتي ضمن جمهورية عراقية دستورية ديمقراطية)[49].

ثم أجرت الحكومة المركزية مفاوضات مكثفة مع قيادات الحركة الكردية, أسفرت عن الاتفاق على حل المسألة الكردية على أساس الحكم الذاتي للشعب الكردي, ضمن إطار الوحدة الوطنية, بموجب بيان 11 آذار لعام 1970 الذي عدّ أساساً لحل المسألة الكردية، لكن الخلاف نشب من جديد عام 1974 حول تطبيقه، لاسيما تطبيق الفقرة 14 من البيان، حاولت الحركة الكردية إلى التوصل إلى حل وسط بإزالة عقبة الوحدات الإدارية المختلطة بضمنها كركوك في تحديد منطقة كردستان، وتلك كانت المشكلة الرئيسة[50].

وفي آذار عام 1974 أعلنت الحكومة المركزية قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان مستثنية الوحدات الإدارية المختلطة وبعض الوحدات الإدارية غير المختلطة مثل قضاء عقرة ومدينة كركوك. وبعد غزو العراق للكويت بدأ تاريخ جديد لإقليم كردستان العراق، إذ صدر في الخامس من نيسان 1991 القرار 688 من مجلس الأمن الدولي القاضي بفرض الحظر الجوي وإنشاء منطقة آمنة شمال العراق, وهو ما شكّل بداية تأسيس حكم ذاتي كردي بصلاحيات واسعة، وقد استمر هذا الأمر حتى الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 حيث أدى إقليم كردستان دوراً كبيراً وحصل على مكاسب أفضل وضعته في مقام شبه مستقل لاسيما فيما يتعلق بالجانب الاداري والاقتصادي والعلاقات الدولية[51].

2- دو افع النزعة الانفصالية لإقليم كردستان:

توفرت مجموعة من العوامل دفعت الأكراد في العراق على الانفصال والإصرار على إجراء الاستفتاء رغم كل الضغوط الإقليمية والدولية، وفي أدناه أهم الأسباب التي دفعت إقليم كردستان المطالبة بالانفصال:

أ- تمثل التطورات الأخيرة بالمنطقة – لاسيما العراق وسوريا – فرصة تاريخية للأكراد جعلت منهم لاعباً مهماً يحظى بدعم أمريكي / دولي ومهدت الطريق لسيناريوهات التقسيم والدولة الفيدرالية[52].

ب- كان لتفكك الجيش والمؤسسات الأمنية العراقية، ووقف الحكومة الاتحادية صرف ميزانية الإقليم، إضافة لعدم اكتمال مؤسسات الدولة الاتحادية التي تمثل الضامن الأساسي لبقاء العراق دولة موحدة ذات سيادة، عامل آخر لعملية الاستفتاء.

ج- رغبة الأكراد إجراء الاستفتاء قبل القضاء على تنظيم داعش الإرهابي الذي يمكن أن تتراجع بعده أهمية الأكراد وأوراق قوتهم.

د- ضمنت قوات البيشمركة الكردية انتشاراً أوسع ونفوذاً أكبر في المناطق المتنازع عليها وفي مقدمتها كركوك، بعد سيطرة داعش على الموصل عام 2014 وما تلاها من تطورات انتهت بطرد التنظيم منها ومن باقي المناطق العراقية الأخرى، ولذا راهن الأكراد على إجراء الاستفتاء في هذه المناطق وضمها للإقليم، وتقوية موقفهم في التفاوض حولها بعد الاستفتاء على أقل تقدير.

هـ- معاناة إقليم كردستان العراق من أزمات سياسية واقتصادية متراكمة، حيث انتخب البارزاني رئيساً للإقليم في 2005، ثم جدد له في 2009، وما زال الإقليم منذ ذلك الوقت ينتظر الاستحقاق الانتخابي والسياسي في ظل العلاقات المتوترة بينه وبين بغداد والتي انعكست على تأخر مستحقاته من الميزانية منذ بداية عام 2014 ويبدو أن الحكومة الكردية قررت الهروب من هذه الأزمات إلى الأمام عبر استفتاء الأنفصال.

و- رغبة حكومة كردستان استثمار الاعتراف الدولي بدور القوات الكردية، وتحديداً البيشمركة في محاربة داعش، وترجمة ذلك في

DOI:10.52113/uj05/022-15/566-592

استكمال مسار الاستقلال عن الدولة العراقية، أو على أقل تقدير لفت انتباه القوى الدولية إلى ضرورة حمل بغداد على تقنين العلاقة بينها وبين الإقليم عبر تفعيل بنود تقرير المصير الواردة في الدستور العراقي من ناحية، وحسم الخلاف حول المناطق المتنازع عليها من ناحية أخرى.[53]

ز- تأثير بعض القوى الإقليمية والدولية واحتمالات توافق مصالحها الآنية أو المستقبلية مع انفصال إقليم كردستان العراق بما يدفعها ويساعدها على الانفصال، مثل إسرائيل ودول الخليج لاسيما السعودية التي حاولت أن تكون صديقة للكرد للحد من النفوذ الايراني في العراق، كما تحاول إضعاف النفوذ الشيعي في الحكومة العراقية من خلال انفصال الإقليم.

ح- تمكن الكرد قبل 2003/3/9 من إقامة نطاق بشري – جغرافي سياسي يتمتع بقدر كبير من الاستقلال عن السلطة المركزية في العراق، يتركز في الجزء الشمالي الشرقي من العراق، ناهيك عن اختلاف تكوين الكرد القومي واللغوي عن باقي مكونات المجتمع العراقي.

ط- امتلاك الإقليم موارد اقتصادية كبيرة تجعله قادراً على الاستغناء عن علاقة الارتباط بالسلطة الاتحادية والتمرد عليها من جهة، ولضعف الحكومة الاتحادية وعدم قدرتها على اتخاذ وتنفيذ قرارات حازمة وحاسمة، بفعل المحاصصة القومية والدينية والطائفية والتدخلات الإقليمية والدولية.

ي- يرى الأكراد ان الظرف التاريخي زاد من وعيهم الاثني، وجعل منهم عاملاً حاسماً في السياسات العراقية، سواء في إدارة منظومة الحكم أو محاربة الإرهاب، مما ساعدها في اكتساب تأييد القوى الغربية، فاعتقد البارزاني ان هذه القوى لم تمانع من منح الأكراد فرصة تأسيس دولة تصبح منطقة عازلة ما بين الشرق الأوسط المضطرب والمدخل الشرقي لأوربا المتمثل بتركيا، لكن الواقع أثبت عكس ما يطمح إليه الأكراد[54].

ك- رأت أربيل قبل استفتاء الانفصال عام 2017 ان الانتخابات البرلمانية العراقية المزمع إجراؤها عام 2018، سوف تفضي إلى تغيرات جوهرية في المشهد السياسي العراقي، من خلال صعود الحشد الشعبي في السلطة بعد تنامي شعبيته بشكل كبير بين الأوساط الشيعية، ما يعمق مخاوف أربيل من أن قادة الحشد الشعبي لا يخفون استيائهم مما يعدونه استغلالاً كردياً لأوضاع العراق وصراعاته الداخلية، لذا كان هذا الأمر دافعاً مهماً للاستفتاء على الانفصال[55].

3- التداعيات المترتبة على النزعة الانفصالية لإقليم كردستان:

أفرز الاستفتاء على انفصال إقليم كردستان عام 2017 تداعيات ألقت بظلالها على الحكومة الاتحادية والإقليم وعلى دول الجوار ومن هذه التداعيات ما يأتي:

أ- في حال انفصال وتأسيس دويلة صغيرة (دولة كردستان)، سوف تقع فريسة لإسرائيل وغيرها من الدول الغربية، ما يتيح لإسرائيل تقويض أمن واستقرار العراق، لاسيما ان العراق يدخل ضمن الحلم الصهيوني في إنشاء إسرائيل الكبرى، وتسعى إسرائيل لذلك من خلال اللجوء إلى نظريتها الأمنية القائمة على مبدأ خلق الأزمات إلى خصومها[56].

ب- إمكانية امتداد الانعكاسات السلبية للانفصال إلى الدول المجاورة، وتحديداً ايران وتركيا وسوريا، حيث من المتوقع أن تحفز عملية استقلال كردستان العراق تطلعات القوميات الكردية بتلك الدول للاتجاه لتطبيق السيناريو ذاته، وهو ما قد يعرض تلك الدول لصراعات داخلية حادة.[57]

ج- تغير جغرافية العراق، والاختلال في السيادة الإقليمية لدولة العراق، حيث يسعى الأكراد لضم محافظة كركوك وهي منطقة متنازع عليها بين أربيل وبغداد، ما يعني تقسيم العراق.

د- احتمال اتساع معادلة الصراع بين بغداد وأربيل لتشمل المكون الشيعي، فهناك من يرى أن رفض القوى الشيعية العراقية لفكرة انفصال كردستان عن الدولة العراقية، قد يدفع تلك القوى إلى الضغط بدفع قوات الحشد الشعبي الشيعية إلى حلبة الصراع بينها وبين حكومة الإقليم.

DOI:10.52113/uj05/022-15/566-592

هـ- انفصال إقليم كردستان سيشجع الأقليات والاثنيات المتواجدة في العراق على المطالبة بالانفصال، فالعرب السنة سيطالبون بالإقليم السني، وسيصبح الإقليم الشيعي تحصيل حاصل.

و- تشتت الاقتصاد العراقي وتوزيع الثروات، الذي يعتمد كلياً على القطاع النفطي الذي يشكل (95٪) من إجمالي دخل العراق، هذه المعادلة الاقتصادية المعقدة لواقع العراق تجعل للانفصال تبعات على العلاقة الاقتصادية بين بغداد وأربيل، وستكون آثارها سلبية على الطرفين لقيام بغداد بقطع التزاماتها تجاه الإقليم ولاسيما الـ17٪ من ميزانية الدولة.

ز- رفض الولايات المتحدة انفصال إقليم كردستان، وقالت على لسان وزير خارجيتها ويكس تيلرسون، انها لا تعترف بالاستفتاء على انفصال كردستان العراق، وان الاستفتاء أحادي الجانب والتصويت يفتقر إلى الشرعية.

ح- لوحت تركيا بخيارات اقتصادية وعسكرية رداً على الاستفتاء الكردي، كذلك حصل توافق بين الدبلوماسية التركية – والعراقية للحيلولة دون قيام دولة كردية على حدودها، ناهيك عن تحقق التنسيق العسكري بين الجانبين التركي – والايراني وتوافقت العلاقات التركية – الايرانية من قضية استقلال إقليم كردستان في العام 2017 حيث أعلنت ايران وتركيا معارضتها لإعلان استقلال إقليم كردستان وتقسيم العراق.[58]

ط- أغلقت ايران حدودها مع إقليم كردستان، وأوقفت نقل المشتقات النفطية من الإقليم، وحذرت من أن الاستفتاء سيؤدي إلى فوضى سياسية في المنطقة، كذلك بادرت ايران إلى حظر جميع الرحلات الجوية مع اقليم كردستان بناءً على طلب الحكومة العراقية الاتحادية، كذلك قامت القوات العراقية – والايرانية بمناورات عسكرية مشتركة بالقرب من الحدود، وذلك دعم طهران لبغداد بعد استفتاء انفصال إقليم كردستان.

ي- طالبت الحكومة العراقية إقليم كردستان بتسليم المعابر الحدودية والمطارات، كما طالبت الدول الأجنبية بعدم التعامل مع إقليم كردستان، وأصدرت الحكومة بياناً اعتبرت فيه المعابر الحدودية تابعة للحكومة العراقية الاتحادية، وان النفط ثروة لكل الشعب العراقي، كما أعلنت وزارة الدفاع العراقية عن قيام الجيش العراقي بمناورات واسعة مع الجيش التركي على الحدود.

إضافة إلى ذلك علق البرلمان العراقي عضوية النواب الأكراد، وصوّت على صيغة قرار لوقف التعاملات المالية، وإيقاف بيع الدولار إلى البنوك الكردية وإيقاف التحويلات المالية بالعملة الأجنبية إلى إقليم كردستان وتسليم مطار أربيل والسليمانية إلى الحكومة الاتحادية.

ك- بروز مشكلة حدود الدولة المزمع إقامتها ومستقبل الأراضي المتنازع عليها.

ل- انسحاب قوات البيشمركة من الأراضي التي سيطرت عليها على اثر احتلال داعش لها عام 2014، ولاسيما محافظة كركوك وخلال أيام محدودة دون مواجهة عسكرية مع القوات الاتحادية.

م- تولد شعور متمثل بالخوف والقلق عند الأقليات القاطنة في إقليم كردستان من تبعات الانفصال على حقوقها السياسية والإدارية.

المبحث الثالث

مقارنة بين استفتائي انفصال إقليمي كتالونيا وكردستان

في وقت متزامن تقريباً أجري استفتاءين في إقليمي كتالونيا الاسباني وكردستان العراقي، فقد جرى استفتاء انفصال إقليم كردستان في 25/ 9/ 2017، وبلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء (72,16٪), وكانت نسبة المصوتين لصالح الانفصال (92,73٪). أما بالنسبة لاستفتاء انفصال إقليم كتالونيا فقد جرى في 1/10/ 2017، وبلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء (42,3٪) وصوت (90٪) بنعم على انفصال الإقليم، في هذا المبحث سيتناول الباحث استفتاء إقليم كتالونيا وكردستان ومن ثم أجرى مقارنة بين واقع الإقليمين وكما يلي:

DOI:10.52113/uj05/022-15/566-592

اولاً: مقارنة بين و اقع إقليمي كتالونيا وكردستان

بغية إجراء مقارنة بين الاستفتاءين لمعرفة أوجه الاختلاف بين وضع الإقليمين القانوني والسياسي، نحدد النقاط الآتية[59]:

1- إن الدستور الاسباني لا يعترف بالشعب الكتالوني كأمة، بينما يعترف الدستور العراقي بالشعب الكردي كشريكك في الوطن منذ العام 1959 وإقليم فيدرالي منذ العام 2005.

2- يعد إقليم كتالونيا أغنى إقليم في اسبانيا (حوالي 20٪ من الناتج القومي) وضريبتها الأعلى في البلد، وتفاقمت النسبة هذه مع الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي ضربت اسبانيا منذ العام 2008، بينما استلم إقليم كردستان من الحكومة المركزية (17٪) من الموازنة، إلى أن توقفت حصة الإقليم بسبب الجدل حول إشكالية حقوق استخراج وبيع النفط، ثم عادت من جديد حسب الأتفاق الأخير.

3- ليس لإقليم كتالونيا أية قوة عسكرية، بينما لإقليم كردستان جيش ربما أكبر من جيوش بعض دول المنطقة (لبنان والأردن) ورسمياً هو جزء من وحدات الدفاع العراقية وتتحمل الحكومة العراقية نفقات هذا الجيش، الذي يوزع ولاءه بين الحزبين الكرديين الرئيسين (الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني).

4- ليس لإقليم كتالونيا أي تمثيل خارجي ولا لوبيات، ولا علاقات دبلوماسية، بينما يتمتع إقليم كردستان بعلاقات سياسية واقتصادية وأحياناً أمنية مع العديد من دول العالم (على أن تمر رسمياً عبر العاصمة الاتحادية بغداد).

5- من حق مواطني اسبانيا من الأقاليم الأخرى السكن والعمل في كتالونيا والعكس صحيح، بينما ليس من حق مواطني العراق من مناطق أخرى العمل والسكن في إقليم كردستان إلا بعد موافقة وتصريح من حكومة الإقليم وأجهزتها الأمنية.

6- جميع القوانين الاسبانية سارية المفعول في كتالونيا، بينما أغلب القوانين الاتحادية معطلة فعلياً في إقليم كردستان، ولم يسمح لكتالونيا أبداً تقاسم السيادة مع مدريد، وبقيت تلك من مسؤوليات الدولة المركزية حصراً، أما كردستان فكانت مستقلة فعلياً منذ أكثر من ربع قرن، وقررت العودة طواعية لنمط من الاتحاد الفيدرالي ضمن جمهورية العراق.

7- يعتمد النموذج الاسباني على المواطنة والولاء للدولة والأمة الاسبانية والدستور أولاً، دون الاهتمام الفعلي بالمساواة القومية لشعوبها، وفي العراق تم تصميم الدستور على أساس مكونات تتقاسم نخبها السلطة السياسية والريع النفطي لاسيما تلك النخب التي تدعي التمثيل السياسي الديني والنخب التي تمثل المجموعة الاثنية الكردية.

8- تنتمي كتالونيا الى بلد دستوري، عضو في الاتحاد الأوربي، عماد حقوق الإنسان والديمقراطية، بينما الانموذج الكردستاني العراقي في بلد مبدأه الفعلي محاصصة كل شيء تقريباً، وما أن تتعرض هذه المعادلة للمساءلة، حتى تتصاعد صيحات المطالبة بالنظر لعلاقة الإقليم بالمركز.

9- رغم غموض الدستور الاسباني واعترافه الضبابي بالقوميات المنضوية داخل البلد الواحد، وقفت أوربا برمتها مع الدولة الاسبانية، في المقابل بقيت القضية الكردية في العراق رهن استراتيجيات إقليمية ودولية متناحرة، دون الأخذ بالاعتبار مصالح الشعب الكردي نفسه، ولا الشعب العراقي أيضاً.

10- أعلنت أوربا بأنها مع الشرعية الاسبانية والدستور ووحدة البلاد مهما حصل، وكل تصريح منفرد للانفصال من قبل السلطات الكتالونية ستكون غير شرعية وسوف لا يتم الاعتراف به في كل الأحوال، بينما الموقف الإقليمي والدولي من أزمة استفتاء إقليم كردستان كان يتمحور حول مصلحة كل دولة من دول الإقليم والعالم وليس المصلحة العراقية.

ثانياً: استفتاء إقليم كتالونيا

أخذت التحركات الانفصالية لإقليم كتالونيا منحى أشد في مطلع عام 2017م، إذ أعلن رئيس حكومة إقليم كتالونيا (بوجديمونت) بتاريخ 2017/6/9م بأن استفتاءاً عاماً حول انفصال الإقليم عن اسبانيا سيجري في يوم 2017/10/1، وفي اليوم التالي ردت الحكومة الاسبانية بالرفض وأعلنت انها ستعرقل أية محاولة

DOI:10.52113/uj05/022-15/566-592

لأنفصال إقليم كتالونيا، وفي 2017/9/6 أقر البرلمان الكتالوني قانوناً يحدد فيه أسس الاستفتاء على انفصال إقليم كتالونيا عن الدولة الاسبانية، فرد رئيس الوزراء الاسباني قائلاً إن الحكومة الاسبانية قد تستخدم الصلاحيات الدستورية لتعليق الحكم الذاتي في كتالونيا ومنع انفصاله عن اسبانيا، وتبعته المحكمة الدستورية الاسبانية في 2017/9/8 بإعلانها وقف الاستفتاء حتى البت في دستوريته إلا ان الإقليم لم يستجب لقرار المحكمة وأكد مضيه بإجراء الاستفتاء في موعده المقرر، وكإجراء استباقي قامت الحكومة الاسبانية بنشر قوات الشرطة في إقليم كتالونيا لمنع تنظيم الاستفتاء فحصلت مواجهات ومصادمات واعتقالات عديدة لمسؤولين حكوميين كتالونيين. وكذلك منع التصويت الالكتروني، ومع ذلك فقد جرى الاستفتاء في موعده يوم 2017/10/1، وكانت النتيجة أن 90٪ من المقترعين الذين بلغت نسبتهم 42٪ من السكان يريدون الانفصال عن اسبانيا[60]. وبعد فشل حكومة مدريد من منع إجراء الاستفتاء، استخدمت الحرب الاقتصادية ضد الإقليم، إذ أخرجت شركات ومؤسسات مالية كبرى، وأنزلت الحكومة الاسبانية يوم 2017/10/8 مئات الآلاف من المناهضين للاستقلال إلى الشوارع في برشلونة لتوجد زخماً شعبياً معارضاً داخل كتالونيا. أعلن رئيس إقليم كتالونيا يوم 2017/10/10 أمام برلمان الإقليم الاستقلال ولكنه أرجأ تطبيقه، ثم وجه خطاباً إلى الحكومة الاسبانية مهدداً إياها بأن برلمان الإقليم سيقر الانفصال عن اسبانيا، مما دعى رئيس وزراء اسبانيا أن يمهل رئيس إقليم كتالونيا ثمانية أيام للعدول عن أي استقلال, وفي 2017/10/19 أعلن مكتب رئيس الوزراء الاسباني أن الحكومة ستجتمع لتفعيل البند 155 من الدستور الذي يسمح بسيطرة الحكومة المركزية على إقليم كتالونيا، الأمر الذي أدى إلى إعلان برلمان الإقليم الاستقلال من جانب واحد في 2017/10/27 بتصويت 70 عضواً من أصل 135 من أعضاء البرلمان الكتالوني، وعلى أثره بدأت الحكومة الاسبانية في تطبيق المادة 155 من الدستور بموافقة مجلس الشيوخ بأغلبية 214 صوتاً مقابل 47 ضده، وشمل ذلك تعليق الحكم الذاتي، وحل الحكومة الكتالونية، والدعوة لإجراء انتخابات إقليمية جديدة في 21/ كانون الأول من عام 2017[61].

مما تقدم يبدو ان هناك شد وجذب قوي بين حكومة الإقليم والحكومة المركزية الاسبانية من أجل الانفصال, وهناك رغبة صادقة لأنفصال إقليم كتالونيا تأتي بدافع من المقومات الجيوستراتيجية التي يتمتع بها الإقليم, وبنفس الوقت توجد رغبة حقيقة للحكومة المركزية للتمسك بالإقليم ولا تفرط به لأهميته من الناحية الاقتصادية والسياسية, وكون انفصال إقليم كتالونيا سيفتح الباب واسعاً امام إقاليم أخرى للمطالبة بالأنفصال كإقليم الباسك على سبيل المثال, ومما شجع الحكومة الاسبانية بأستخدام كل الطرق والوسائل المتاحة لمنع الاستفتاء هو الدعم الكبير من قبل الاتحاد الاوربي والكثير من دول العالم التي رفضت لانفصال.

ثالثاً: استفتاء إقليم كردستان

على الرغم مما تمتعت به حكومة إقليم كردستان من حقوق في ظل النظام السياسي العراقي الجديد، سواء كان على المستوى النظري المتمثل بمنح الدستور العراقي الدائم لعام 2005 صلاحيات خاصة بالإقليم، وأخرى تشاركية مع الحكومة الاتحادية، وعلى المستوى العملي من خلال مشاركتهم في العملية السياسية بكل ما تتضمنه من انتخابات ومناصب سياسية مهمة وتعيينات في مؤسسات الدولة، إلا انهم أبدو رغبتهم بالانفصال، وهذا يتنافى مع ما ورد في الدستور العراقي الضامن لوحدة العراق. انتجت العديد من التطورات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تم التطرق اليها في المبحث الثاني فرصة سانحة لرئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني للإعلان عن إجراء استفتاء لاستقلال الإقليم عن الدولة العراقية، والذي وجد فيه مخرجاً من أزمات وملفات شائكة كثيرة، تتصدرها مسألة المناطق المتنازع عليها بين أربيل وبغداد، لاسيما ما يتعلق بمحافظة

DOI:10.52113/uj05/022-15/566-592

كركوك الغنية بالنفط، أو المناطق التي دخلتها قوات البيشمركة ابان معركة الموصل، ومن ثم شكّل احتدام الخلاف بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم مبرراً للإقليم للمطالبة بإعلان الاستقلال.

أصدر مسعود البرزاني رئيس إقليم كردستان الأمر رقم 106 في 2017/6/8م الذي أقر فيه إجراء الاستفتاء في يوم 2017/9/25، وفعلاً تم إجراء الاستفتاء في موعده المحدد، وجاءت نتائج الاستفتاء بموافقة 92٪ من المصوتين الذين بلغ عددهم (4,5) مليون مشارك، بنسبة مشاركة في الاستفتاء وصلت إلى 72٪ على الانفصال وتأسيس جمهورية مستقلة، وأكدت الحكومة الاتحادية بعدم دستورية الاستفتاء، ورفضت إجراء محادثات حول نتائج الاستفتاء، وعقد مجلس النواب العراقي جلسته الاعتيادية في 2017/9/12 أي قبل الاستفتاء المزمع، وقرر رفض إجراء استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق، وألزم رئيس مجلس الوزراء باتخاذ التدابير كافة التي تحفظ وحدة العراق، والبدء بحوار جاد لمعالجة المسائل العالقة بين الحكومة والإقليم، وبتاريخ 2017/9/14 قدّم رئيس مجلس الوزراء الأسبق حيدر العبادي طلباً إلى المحكمة الاتحادية العليا بشأن عدم دستورية إجراء انفصال أي إقليم أو محافظة عن العراق، وطلب إصدار أمراً بإيقاف إجراءات استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق، فأصدرت المحكمة الاتحادية العليا قرارها القاضي بإيقاف إجراء الاستفتاء المزمع إجراءه بتاريخ 2017/9/25 في إقليم كردستان العراق والمناطق الأخرى المشمولة بالاستفتاء لحين حسم الدعوى بهذا الخصوص من الناحية الدستورية[62].

يبدو ان أجراءات الحكومة المركزية في العراق كانت خجولة أمام منع الأستفتاء, ولم ترتقي الى مستوى الأجراءات التي اتخذتها الحكومة الأسبانية لمنع استفتاء إقليم كتالونيا, ويعتقد الباحث لولا الموقف الأقليمي والدولي الرافض لأنفصال إقليم كردستان العراق لكانت هناك تغيرات جيوسياسية مهمة طرأت على الساحة العراقية.

المبحث الرابع

السيناريوهات المستقبلية للنزعة الانفصالية لإقليمي كتالونيا وكردستان

تتنامى النزعة الانفصالية لإقليمي كتالونيا الاسباني وكردستان العراقي بين مدة وأخرى لأسباب عديدة تم تناولها في المبحث السابق، وهنا سنعمل عبر السيناريوهات المحتملة على دراسة النتائج والتأثيرات المرتقبة لهذه السيناريوهات الافتراضية لإقليم كتالونيا وكردستان وكما يأتي:

أولاً: السيناريوهات المستقبلية لانفصال إقليم كتالونيا عن اسبانيا

هنا سنطرح سيناريوهات محتملة تخص انفصال إقليم كتالونيا عن اسبانيا وعلاقتها بالاتحاد الأوربي وهي:

1- السيناريو الأول: سيناريو عدم الانفصال

يوجد اتجاه معارض لانفصال إقليم كتالونيا عن اسبانيا، ويرى أنصار هذا الاتجاه ان حق تقرير المصير المنصوص عليه في المواثيق الدولية يجب أن يكون في إطار حق تقرير المصير الداخلي فقط، وبالنتيجة فان سقف المطالب من وجهة نظر هذا الاتجاه هو توفير آليات ضمان اختيار المركز السياسي داخل كيان الدولة ومؤسساتها، وبالتالي فان هذا الاتجاه يرى أن حق تقرير المصير يضمن الحق للأقليات في الحصول على تمثيلها السياسي داخل هيئات ومؤسسات الدولة، دون أن يمتد إلى الاعتراف بحق المطالبة بالانفصال عن الحكومة الاسبانية وتأسيس دولة كتالونيا الجديدة، وهذا ما يقتضي في بعض الأحيان منح هذه الأقليات حكماً ذاتياً أو فيدرالياً ضمن حدود الدولة القائمة دون الانفصال[63].

ووفق هذا الاتجاه ستنصاع الحكومة الاسبانية لمطالب إقليم كتالونيا المتمثلة بالاستقلال بالجوانب المالية والاقتصادية عن الحكومة الاسبانية، وبالوقت ذاته يتخلى إقليم كتالونيا عن فكرة الانفصال الكامل عن الدولة الاسبانية, وانبثق هذا

DOI:10.52113/uj05/022-15/566-592

السيناريو من الواقع الاسباني المتمثل بمنح الإقاليم صلاحيات اقتصادية وأدارية مقابل عدم مطالبتها بالأنفصال.

2- السيناريو الثاني: سيناريو الاستفتاء

وهو أن تقبل الحكومة الاسبانية بأستفتاء شعبي يحدد مستقبلاً لسكان إقليم كتالونيا, وقطعاً سيفضي بانفصال الإقليم كما في الاستفتاء السابق، ومنه ستنطلق الحكومة الاسبانية نحو إجراء مفاوضات حول الانفصال، وستضع العراقيل العديدة، كأن تعتمد قرار المحكمة العليا التي تشير إلى أن القانون الدولي لا يمنح الأجزاء المكونة لدولة ذات سيادة حقاً قانونياً يتمثل في الانفصال أحادي الجانب عن الدولة الأم، وان حق تقرير المصير الذي يقره القانون الدولي لا ينشئ سوى حق تقرير المصير الخارجي في حالات المستعمرات والاحتلال العسكري الأجنبي، وإذا كانت هنا أقليات تمنع من ممارسة حقها داخلياً في تقرير المصير، وبالنتيجة سترفض الحكومة الاسبانية الاعتراف بنتائج الاستفتاء وتهدد بإعمال المقتضيات الدستورية المتعلقة بوحدة الأمة الاسبانية[64].

وفي نهاية المطاف ستحاول الحكومة الاسبانية تفريغ الاستفتاء من محتواه، لاسيما وان الاتحاد الأوربي لا يشجع على انفصال الأقاليم، لوجود حالات مماثلة في أوربا لأقاليم تنشد الانفصال مما يهدد كيان الاتحاد الأوربي.

3- السيناريو الثالث: سيناريو الانفصال

إعلان إقليم كتالونيا عن انفصاله من طرف واحد دون موافقة الحكومة الاسبانية، وهذا ما أستفزها وجعلها تعتمد على شحن الجهود الدولية لمنع كتالونيا عن الانفصال. يمثل انفصال إقليم كتالونيا عن اسبانيا هاجس ليس فقط بالنسبة لدولة قومية وتاريخية كاسبانيا، بل لجميع الدول المنضوية تحت لواء الاتحاد الأوربي.

وهنا سنحاول عبر هذا السيناريو (سيناريو الانفصال) أن نوضح الكيفية التي يتعامل بها الاتحاد الأوربي مع كتالونيا بعد الانفصال بوصفها دولة مستقلة ومن خلال ثلاثة سيناريوهات ثانوية هي:

أ- السيناريو الأول: سيناريو الاستمرارية مع الاتحاد الأوربي

أي ان إقليم كتالونيا سيبقى داخل الاتحاد الأوربي بصورة مستمرة دون انقطاع، بما انه إقليم أوربي وسكانه يتمتعون بالجنسية الأوربية والقانون الأوربي، ولن تكون الدولة الجديدة (دولة كتالونيا) مجبرة على الخروج من الاتحاد الأوربي ثم تطالب بإدماجها, وهذا الأمر لايمكن ان يقبل به الاتحاد الاوربي لتبعاته السلبية على دول الاتحاد الاوربي وتشجيعه لإقاليم أخرى بالأنفصال.

ب- السيناريو الثاني: سيناريو الانضمام إلى الاتحاد الأوربي

أي أن الاتحاد الأوربي يقبل الشروع في إجراء انضمام كتالونيا المنفصلة عن اسبانيا كدولة أو طرف خارجي إلى الاتحاد الأوربي, وكذلك هذا الأمر مرفوض من قبل الأتحاد الأوربي كونه يتعارض مع تطلعات الأتحاد الرافضة لأي حالة أنفصال عن جسد الاتحاد.

ج- السيناريو الثالث: سيناريو الاقصاء كدولة عضو في الاتحاد الأوربي

في هذه الحالة يرفض الاتحاد الأوربي انضمام إقليم كتالونيا كدولة عضو، ويرفض مباشرة إجراءات الانضمام مع رفض وضع جدول كدولة مترشحة للانضمام. ويعتقد الباحث أن الاتحاد الأوربي سيرفض أي مشروع لأنفصال أي إقليم من إقاليم الاتحاد الأوربي.

وبعد عرض هذه السيناريوهات المختلفة، يرشح الباحث السيناريو الأول وهو سيناريو عدم انفصال إقليم كتالونيا عن اسبانيا وذلك للمعارضة الشديدة التي تبديها الحكومة الاسبانية وكذلك دول الاتحاد الأوربي لوجود نزعات انفصالية أخرى تهدد كيان الاتحاد الأوربي.

DOI:10.52113/uj05/022-15/566-592

ثانياً: السيناريوهات المستقبلية لانفصال إقليم كردستان عن العراق

وضع الباحث عدد من السيناريوهات المحتملة في الأعوام المقبلة تخص انفصال إقليم كردستان عن العراق وهي:

1- السيناريو الأول: بقاء الحال على ما هو عليه

يتمثل هذا السيناريو ببقاء الحال على ما هو عليه ، وعدم الانجراف نحو المشاريع الطائفية والعرقية، والتي تحيل الأكراد إلى وجود معادٍ وغير آمن في المحيط العربي، وربما يقف الأكراد أمام المشاريع الصهيونية الداعمة للانفصال. ويتم اندماج الشعب الكوردي عبر المواطنة التي تعد أداة للدولة القومية لتوحيد مجموعات مختلفة من الناس في إطار مجتمع واحد، مع بقاء خيار حق تقرير المصير من أولويات المرحلة المقبلة في إقليم كردستان حتى إذا جرى التوصل إلى حلول سياسية مع الأطراف السياسية الأخرى.

وهناك عدة معطيات تجعل من هذا السيناريو متوقع هي:

أ- انقسام الحزبين الكرديين (الديمقراطي والاتحاد الوطني) على نفسيهما، وهذا ما يجعل الحكومة الاتحادية تبقي الأمر كما هو عليه الآن[65].

ب- وجود أكثر من جهة سياسية مستفيدة من النزاع حول المناطق المتنازع عليها، وترى في بقاء الحال على ما هو عليه خير وسيلة لتحقيق أهدافها.

ج- عدم توصل الحكومة العراقية الاتحادية وحكومة الإقليم إلى نقطة تفاهم بعد حول المناطق المتنازع عليها وحدودها.

2- السيناريو الثاني: الغاء مشروع الأنفصال

تراجع إقليم كردستان العراق عن مشروع الانفصال وألغاء فكرة الأنفصال، والتحرك بقوة نحو ضم المناطق المتنازع عليها في كركوك والموصل وصلاح الدين وديالى، من خلال العودة إلى المفاوضات مع الحكومة العراقية الاتحادية على أساس الدستور وتطبيق المادة 140 منه.

ويعد هذا الخيار قائم ضمن سياسة الأمر الواقع، وذلك نتيجة تصاعد الضغوط الخارجية الرافضة للانفصال من قبل ايران وتركيا والتحفظ الدولي الفرنسي والأمريكي، إضافة إلى احتدام الخلاف بين الحكومة الاتحادية ورئاسة إقليم كردستان، وحسم بعض القوى الكردية أمرها من الانفصال ورفضه. ان تحقيق هذا السيناريو تكتنفه عدة معوقات هي:

أ- وضع الحكومة العراقية الاتحادية لا يساعدها في اتخاذ قرار جريء يتمثل في إلحاق المناطق المتنازع عليها بإقليم كردستان، لاسيما الرفض الشديد من قبل بعض الأطراف السياسية في الحكومة.

ب- الاختلاف حول المناطق المتنازع عليها يجعل الأمر في وضع شائك.

ج- الأهمية الاقتصادية الكبيرة للمناطق المتنازع عليها، لذا ترى الحكومة المركزية بقاءها تحت سلطتها وتوزيع عائداتها الاقتصادية على كل الشعب العراقي دون أن تستأثر به جهة دون أخرى.

3- السيناريو الثالث: سيناريو الانفصال

ويتمثل في انفصال إقليم كردستان عن العراق، وإنهاء الحكم الذاتي الذي يتمتع به الإقليم منذ عام 1991، رغم رفض الحكومة العراقية الاتحادية، بعدّه مخالفاً للدستور العراقي، وغياب التأييد الدولي، ومعارضة دول الجوار تركيا وايران وسوريا التي تقطنها أقليات كردية.

لقد هيء الأكراد بعض المقدمات لإنجاح الانفصال مثل:

أ- بناء مؤسسات الدولة المستقلة المتمثلة في حكومة الإقليم ووزارته وبرلمانه وجيشه[66].

ب- سعي الأكراد لتحديد حدود الإقليم وضم كركوك بوصفها الركيزة الاقتصادية.

ج- إصدار دستور لإقليم كردستان وإقراره عام 2009.

د- محاولة الأكراد الوصول بإقليمهم إلى مستوى مشابه لاستقلال الدولة العراقية.

DOI:10.52113/uj05/022-15/566-592

هـ- تأسيس دائرة العلاقات الخارجية خاصة بإقليم كردستان، وفتح أكثر من 14 ممثلية للإقليم في دول العالم، وأكثر من 14 ممثلية لدول أجنبية في الإقليم.

و- إبرام الكثير من الاتفاقيات الدولية التجارية والنفطية، وتبادل الزيارات الخارجية.

ويقع ضمن هذا السيناريو (الانفصال) سيناريوهان ثانويان هما:

الأول: انفصال إقليم كردستان عن العراق وتشكيل دولة كردستان العراق ضمن حدودها المعروفة حالياً مع ضم المناطق المتنازع عليها، وتكثيف العمل الدبلوماسي لحشد التأييد الدولي لها.

الثاني: تحقيق دولة كردستان الكبرى: التي تمتد أراضيها على أربع دول هي ايران وتركيا والعراق وسوريا، وهذا الخيار موجود في قلوب الأكراد وتطلعاتهم المستقبلية.

إن خيار الانفصال صعب تحقيقه في الوقت الحالي لممانعة ايران وتركيا ورفض الحكومة العراقية، ناهيك عن الخلافات الكردية – الكردية، إضافة إلى المشاكل الاقتصادية التي عاني منها الإقليم كاعتماده بشكل كبير على النفط وعدم وجود طريق لتصدير نفط الإقليم في حالة انفصاله كونه منطقة حبيسة محاطة بدول ترفض التعاون معها.

وبعد عرض هذه السيناريوهات يرشح الباحث السيناريو الأول المتمثل باستمرار الحال على ما هو عليه الآن لوجود الموانع العديدة التي تم تناولها.

النتائج

1- للمقومات الجغرافية (الطبيعية والبشرية والاقتصادية) دور واضح في الحركة الانفصالية لإقليمي كتالونيا الاسباني وكردستان العراق، فللعامل الاقتصادي الأثر الواضح في النزعة الانفصالية لإقليم كتالونيا، وللعامل التاريخي والسياسي أثره في النزعة الانفصالية لإقليم كردستان.

2- هناك تشابه واضح في حالة إقليم كتالونيا وكردستان، فكلاهما يقعان في الأقسام الشمالية والشمالية الشرقية من الدول التي ينتمون إليها، وكلاهما يتكونان من عدد من المحافظات ويوجد امتداد قومي لهما في دول الجوار، واختلاف لغتهم وقوميتهم عن بقية أقسام البلاد، مع تقارب في مساحة وعدد سكان الإقليمين.

3- استمرار مطالب الإقليمين بالحكم الذاتي ومن ثم بالانفصال مدة زمنية طويلة تربو على القرن من أجل تحقيق غاياتهم، مسخرين بذلك كل القدرات والإمكانات ويعتقد الباحث ان الرغبة بالانفصال سوف تستمر كلما توفرت الظروف الملائمة لذلك.

4- يعد إقليم كتالونيا أكثر تطوراً وغنىً ومساهمةً في الاقتصاد الاسباني من إقليم كردستان، فلإقليم كتالونيا دور كبير وتأثير واضح في دعم اقتصاد الحكومة الاسبانية، على العكس من ذلك فان إقليم كردستان يعتمد على الحكومة المركزية بشكل كبير في موازنته التي يحصل عليها من الحكومة العراقية الاتحادية.

5- تشير المعطيات إلى أن انفصال الإقليمين في الوقت القريب أمر غير وارد، وذلك لعدم توفر البيئة الملائمة، والمتمثلة برفض الحكومتين الاتحاديتين الاسبانية والعراقية رفضاً قاطعاً، وكذلك ممانعة دول الاتحاد الأوربي بالنسبة لإقليم كتالونيا، ودول الجوار الجغرافي (تركيا وايران) بالنسبة للعراق.

6- عاقبت الحكومة الاتحادية الاسبانية قادة حكومة إقليم كتالونيا عقب إجراء استفتاء الانفصال عام 2017 لسعيهم للانفصال وتهديد كيان الدولة الاسبانية وسلامتها ووحدتها، على العكس من ذلك فأن الحكومة الاتحادية العراقية لم تصدر أي عقوبات واقعية بحق قادة حكومة إقليم كردستان لاسيما الساعين للانفصال منهم وتهديد أمن وسلامة ووحدة العراق.

7- يتمتع موقع الإقليمين الكتالوني والكردستاني بأهمية ستراتيجية كبيرة، فموقع كتالونيا الاستراتيجي ساهم في توطيد العلاقة بين الإقليم ودول أوربا ودول حوض البحر المتوسط، كذلك يعد موقع إقليم كردستان جسراً برياً مع ايران وتركيا وسوريا. إلا أن الأهمية الجيوبوليتيكية لإقليم كتالونيا أفضل من

DOI:10.52113/uj05/022-15/566-592

إقليم كردستان وذلك لوقوع الأول على ساحل بحري طويل، أما إقليم كردستان فيعد من الأقاليم الحبيسة.

8- انعكاس نتائج النزعة الانفصالية والاستفتاء على الانفصال على الإقليمين والحكومتين الاتحاديتين الاسبانية والعراقية انعكاساً سلبياً، فقد شكل الإقليمين تهديداً لأمن واستقرار الدولتين الاسبانية والعراقية.

الهوامش والمصادر

(1) حسام الدين جاد الرب,الجغرافية السياسية,ط1,القاهرة, الدار المصرية اللبنانية,2008,ص139.

(2) ابتسام وسطاني، الحركة الانفصالية في شمال غرب المتوسط، رسالة ماجستير غ. م، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهدي – أم البواقي، ص34.

(3) عبير محمد عبد، الجماعات الاثنية وأزمة الاندماج إقليم كردستان وإقليم كتالونيا بعد عام 2000 دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه غ. م، كلية العلوك السياسية، جامعة بغداد، 2020، ص171 – 172.

(4) حنان صبحي عبد الباقي حسن، الأهمية الجيوستراتيجية لإقليم كتالونيا من المنظور الاسباني، المركز الديمقراطي العربي، 2020، ص2.

(5) عبير محمد عبد، مصدر سابق ص171.

(6) عبير محمد عبد، نفس المصدر ص171.

(7) عبير محمد عبد، مصدر سابق، ص 172.

(8) علي سالم احميدان الشواورة، الجغرافية السياسية وتحالفاتها الدولية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، ط1، دار صفاء، عمان – الأردن، 2018، ص133.

(9) سكان دولة اسبانيا, بحث منشور على النت بالرابط:
https://worldpopulationreview.com/countries/spain-population.

(10) دوروفي لودر، اسبانيا شعبها وأرضها، مكتبة النهضة، مصر، 1965، ص194.

(11) خوالد صونية، الفيدرالية اللاتماثلية في النظم السياسية – اسبانيا نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خضير – بسكرة، 2018، ص77.

(12) ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

(13) Roger Williams, Barcelona & Catalonia (Eye witness travel guides), 12th edition, Dorling Kindorley publishing, London, 2011, p. 44.

(14) صبري فارس الهيتي، دراسات في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك، ط1، مؤسسة الوراق، عمان – الأردن، 2013، ص129.

(15) ابتسام وسطاني، مصدر سابق، ص34 – 35.

(16) عبير محمد عبد، مصدر سابق، ص172.

(17) حنان صبحي عبدالباقي، مصدر سابق، ص14.

(18) ابتسام وسطاني، مصدر سابق، ص34-35.

(19) حنان صبحي عبد الباقي حسن، مصدر سابق، ص14- 15.

(20) سارة يونس كاكال، الأكراد والمناطق المتنازع عليها بين الفيدرالية والصراع، ط1، مركز كردستان للدراسات، 2016، ص70.

(21) مصطفى عبد الرسول أحمد الخفاجي، إقليم كردستان العراق، دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غ. م، كلية التربية – قسم الجغرافية، الجامعة المستنصرية، 2014 ، ص35.

(22) ربين حمد عبد الله سيان، مصدر سابق، ص33 – 43.

(23) ربين حمد عبد الله سيات، النفط في إقليم كردستان، دراسة في الجغرافية الاقتصادية، ط1، منشورات زين، بيروت – لبنان، 2018، ص44.

(24) Harm J. de Blit, Systematic Political Geography, 2nd edition, John Wiley and sons, N.Y, 1973, pp. 67.

(25) محمد نادري، تعريب حسن علي مطر، الجغرافية السياسية – الأمنية لمنطقة كردستان العراق استناداً إلى المسار التاريخي لتقسيمها، ط1، مركز كردستان للدراسات، 2015، ص54 – 56.

(26) مصطفى عبد الرسول أحمد الخفاجي، مصدر سابق، ص67.

(27) محمد نادري، مصدر سابق، ص48 – 50.

(28) مصطفى عبد الرسول أحمد الخفاجي، مصدر سابق، ص114 – 115.

(29) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2018 – 2019.

(30) مصطفى عبد الرسول أحمد الخفاجي، مصدر سابق، ص124 – 125.

(31) خالد ولي علي,أثر الارهاب على القطاع السياحي(إقليم كردستان العراق أنموذجاً), مجلة جامعة كرميان,2018, ص342,بحث منشور بالنت بالرابط: http://jgu.garmian.edu.krd

(32) مصطفى عبدالرسول أحمد الخفاجي, مصدر سابق، ص128 – 133.

DOI:10.52113/uj05/022-15/566-592

(33) سلاماني محمد امزيان، تأثير التجربة التكاملية للاتحاد الأوربي على الحركة القومية الكتالونية ما بعد نهاية الحرب الباردة، رسالة ماجستير غ. م، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولودي معمري – تيزي اوزو، 2016، ص97 – 99.

(34) ابتسام وسطاني,مصدر سابق, ص36-37

(35) أسامة الناشي، الفيدرالية بين العراق واسبانيا دراسة مقارنة، ط1، دار عدنان، بغداد، 2018، ص41.

(36) ستار جبار الجابري، اسبانيا والعراق دراسة في العلاقات وإمكانية إفادة العراق من التجربة الاسبانية، ط1، مطبعة أبصار، عمان – الأردن، 2021، ص123.

(37) إيمان جواد هادي البرزنجي، الحرب الأهلية الاسبانية دراسة في الدور الألماني والموقف الدولي 1936 – 1939، ط1، مكتبة عدنان، بغداد، 2020، ص237.

(38) خوالد صونية، مصدر سابق، ص37.

(39) خوالد صونية، مصدر سابق، ص78 – 79.

(40) ابتسام وسطاني، مصدر سابق، ص38.

(41) عبير محمد عبد، مصدر سابق، ص230.

(42) سلاماني محمد امزيان، مصدر سابق، ص106.

(43) عبير محمد عبد، مصدر سابق، ص237 – 240.

(44) أماني صلاح الدين سليمان، هل تؤدي الضغوطات الأوربية إلى انفصال إقليم كتالونيا؟ مجلة السياسة الدولية، 2015، مقال منشور بالرابط: http://www.siyassa.org/news

(45) حنان صبحي عبد الباقي حسن، مصدر سابق، ص13.

46 عبير محمد عبد، مصدر سابق، ص228 – 240.

(47) صلاح سعد الله، المسألة الكردية في العراق، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص80.

(48) نفس المصدر، ص85.

(49) محمد صادق الهاشمي وآخرون، الفيدرالية ومستقبل العراق، ط3، مركز العراق للدراسات، 2015، ص140.

(50) فريد اسسرد، المسألة الكردية بعد قانون إدارة الدولة العراقية، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص12.

(51) جاسم يونس الحريري، الدور الخليجي في الملف الكردي في العراق بعد عام 2003، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 46، لسنة 2017، ص55.

(52) هادي الشيب، الأقليات الانفصالية وتأثيرها على الاستقرار الإقليمي والدولي دراسة حالة كردستان، ط1، دار الأيام، عمان – الأردن، 2019، ص156 – 157.

(53) علي عباس مراد، حول بعض مشكلات إعادة بناء الدولة في العراق، مجلة حمورابي، العدد 4، لسنة 2012، ص223.

(54) أحمد عبد الحافظ فواز، مستقبل أكراد سوريا ما بين التحالفات الإقليمية والتوازنات الدولية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 470، لسنة 2018، ص65.

(55) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، استفتاء إقليم كردستان بين الإصرار الكردي والمعارضة الإقليمية، وحدة الدراسات السياسية، 2017، ص2.

(56) هادي الشيب، مصدر سابق، ص159 – 162.

(57) أحمد عبد الحافظ فواز، مصدر سابق، ص48.

(58) علاء جواد كاظم, تقييم جيوسياسي لمحاولة انفصال إقليم كردستان العراق عام 2017, رسالة ماجستير غ.م,جامعة ميسان, كلية التربية, 2020, ص131.

(59) ستار جبار الجابري، مصدر سابق، ص135 – 137.

(60) ريم عبد المجيد، المركز العربي للبحوث والدراسات، معضلة كتالونيا المستمرة – الاحتجاجات بين موقف الدولة والمطالبة بالانفصال، 2019، ص2.

(61) Real Institute Elcano, The independence in the Catalonia, Madrid, 2017, p. 25.

(62) عبير محمد عبد، مصدر سابق، ص126 – 128.

(63) محمد هادي يونس النجداوي، حق تقرير المصير في القانون الدولي كردستان وكتالونيا انموذجاً، مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية، العدد السادس، 2019، ص134.

(64) محمد هادي يونس النجداوي، مصدر سابق، ص135.

(65) سارة يونس كاكل، مصدر سابق، ص173 – 174.

(66) هادي الشيب، مصدر سابق، ص170 – 171.

Separatist regions: Spain's Catalonia and Iraqi Kurdistan A comparative study in political geography

Dr. Qassem Abd Ali Atheeb
General Directorate of Education Missan

Abstract

Some regions with joint ties try to secede, or threaten to secede from the nation-state, to achieve political, economic and cultural goals, and use the secession paper whenever these components feel the need to grant them more privileges, as is the case with the Spanish region of Catalonia and Iraqi Kurdistan.

The similarity between the case of the region of Catalonia and the region of Kurdistan, does not lie in the historical march of them, especially the long struggle against the highly centralized totalitarian regimes such as (Franco) In Spain, and (Saddam Hussein) in Iraq, and even the similar circumstances between the two regions, not to mention the future and the consequences of the secession referendum. Therefore, the researcher sought to make a comparison between the two regions to find out the similarities and differences between the two cases.

The study aims to clarify the role of geographical components in the separatist tendency of the two regions, as well as to clarify the historical roots, motives and repercussions of separatism, in addition to making a comparison between the referendums on secession and foreseeing the geopolitical future for them by developing a number of scenarios. The study found the clear role of the geographical components (human and economic nature) in the desire for secession, as well as the similarity between the two regions in their secessionist path and in their strategic im

DOI:10.52113/uj05/022-15/566-592